

كود المذكرة:

.....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات.

الموسومة بعنوان:

أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-.

تحت إشراف الأستاذ:
✓ سلمان حسين.

من إعداد الطلبة:
✓ ريال دنيا إنصاف.
✓ خودي إنصاف.

السنة الجامعية: 2021-2022

كود المذكرة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس

.....



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات.

الموسومة بعنوان:

أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-.

تحت إشراف الأستاذ:
✓ سلمان حسين.

من إعداد الطلبة:
✓ ريال دنيا إنصاف.
✓ خودي إنصاف.

السنة الجامعية: 2021-2022

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات والبركات،
وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، ونسلم على سيدنا محمد
عليه الصلاة والسلام.

نتقدم بالشكر الى الأستاذ الكريم "سلمان حسين" الذي قبل على
الإشراف والتوجيه.

كذلك نشكر المؤطر الفاضل السيد "تقادييرت توفيق" الذي تولى
إرشادنا ومدّنا بالمعلومات.

والشكر الأعظم الى عائلاتنا الكريمة الذين شجعونا لإنهاء هذا البحث.
ولكل أصدقائنا ومعارفنا من قريب وبعيد.
" اللهم أنعمنا بما علمتنا، وعلمنا ما ينفعنا، وزدنا علماً".

دنيا إنصاف - إنصاف.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين

سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد أهدي عملي هذا:

إلى من رباني على حب العلم صغيرة، الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى جدتي الحبيبة التي طالما دعت لي بالتوفيق والنجاح رحمها الله.

إلى كل إخوتي دنيا إكرام، دنيا إخلاص ومحمد المهدي أمين رعاكم الله

ووفقهم في حياتهم، ولكل عائلتي الكريمة حفظها الله.

إلى ريفتي في هذا البحر إن شاء الله.

إلى كل زميلاتي وزملائي من قريب ومن بعيد.

دنيا إن شاء الله.

الإهداء

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام
هذا العمل، فقد وصلت مسيرتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا أتم بحمد تخرجي...

أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في
عمرهما...

إلى إخوتي علي، عبيد، محمد، ريتاج وفقهم الله.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل الأساتذة والزلاء الذين عرفتهم خلال مشواري الدراسي.

إلى رفيقتي في هذا العمل دنيا إنصاف.

إلى من ساهم في مساعدتي ولو بدعوة خير...

إنصاف.

ملخص الدراسة

"أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-".

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة قطاع التأمين الجزائري في تطوير الاقتصاد الوطني، باستخدام الأدوات الكمية التي تربط بين متغيرين ألا وهما متغير نشاط التأمين ومتغير النمو الاقتصادي.

وتم التوصل في هذه الدراسة الى ان مساهمة نشاط التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف، حيث لم يتجاوز نسبته 0,80% بحيث قدرت نسبة مساهمتها في السنة النهائية للدراسة 0,72%، ومن أسباب هذا الفشل نجد ان هناك ضعف في الوعي التأميني خاصة في قطاع التأمين على الأشخاص بدرجة كبيرة، ومع ذلك فإنه يحقق تطورات جديدة من سنة الى أخرى وفي مجالات أخرى.

1. الكلمات المفتاحية:

نشاط التأمين، النمو الاقتصادي، الإنتاج، التعويضات، الناتج الداخلي الخام، معدل الاختراق، الكثافة التأمينية.

1. Abstract:

This study aims to know the extent to which the Algerian insurance sector contributes to the development of the national economy, using quantitative tools that link two variables, namely, the insurance activity variable and the economic growth variable.

In this study, it was concluded that the contribution of insurance activity to economic growth in Algeria is weak, as it did not exceed 0.80%, so that the percentage of its contribution in the final year of the study was estimated at 0.72%, and among the reasons for this failure we find that there is a weakness in insurance awareness, especially In the personal insurance sector to a large extent, however, it achieves new developments from year to year and in other areas.

2. Key words:

Insurance Activity, Economic Growth, Production, Indemnities, Gross Domestic Product, Penetration Rate, Insurance Density.

رقم الصفحة	العناوين
I	الشكر.
III-II	الاهداء.
V-IV	ملخص الدراسة.
VIII-VI	فهرس المحتويات.
IX	قائمة الاشكال.
X	قائمة الجداول.
أ-هـ	مقدمة.
30-02	الفصل الاول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتأمين.
02	مقدمة الفصل.
07-03	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
03	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.
04	المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وفوائده.
06	المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي وأنواعه.
13-08	المبحث الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي ومعوقاته.

فهرس المحتويات

08	المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.
09	المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.
12	المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي.
24-14	المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر.
14	المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.
15	المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.
24	المطلب الثالث: التحديات الكبرى للاقتصاد في الجزائر.
29-25	المبحث الرابع: علاقة قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي.
25	المطلب الأول: أسباب مساهمة قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي.
26	المطلب الثاني: الدور الاقتصادي لقطاع التأمين.
28	المطلب الثالث: مساهمة ودور التأمين في الاقتصاد الوطني.
30	خلاصة الفصل.
67-32	الفصل الثاني: دراسة حالة شركات التأمين الجزائرية.
32	مقدمة الفصل.
49-33	المبحث الأول: ماهية شركات التأمين.
33	المطلب الأول: مفهوم وخصائص شركات التأمين.
35	المطلب الثاني: تقديم الشركة الوطنية للتأمين.
39	المطلب الثالث: الشركات الجزائرية الأخرى للتأمين.
58-50	المبحث الثاني: تحليل قطاع التأمين بالجزائر.
50	المطلب الأول: المتدخلون في سوق التأمين الجزائري.

فهرس المحتويات

52	المطلب الثاني: تطورات إنتاج قطاع التأمين في الجزائر للفترة (2020/2016).
55	المطلب الثالث: تطورات التعويضات في قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).
63-59	المبحث الثالث: تقييم ومدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري.
59	المطلب الأول: تطور مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB).
60	المطلب الثاني: دراسة معدل الاختراق في الجزائر للفترة (2019/2015).
62	المطلب الثالث: دراسة الكثافة التأمينية في الجزائر للفترة (2019/2015).
66-64	المبحث الرابع: معوقات قطاع التأمين الجزائري وسبل تفعيل مساهمته في الاقتصاد
64	المطلب الأول: الصعوبات التي تعترض قطاع التأمين الجزائري.
65	المطلب الثاني: سبل تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري.
67	خلاصة الفصل.
72-69	خاتمة.
80-74	قائمة المراجع.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	تطور لمؤشر الإنتاج المحلي بالجزائر من 2016 الى 2020.	01
17	تطور معدل البطالة في الجزائر من 2015 الى 2019.	02
19	تطور التضخم بالجزائر من 2015 الى 2019.	03
20	تطور الانفاق الحكومي بالجزائر من 2012 الى 2016.	04
22	تطور صادرات الجزائر من 2015 الى 2019.	05
23	تطور واردات الجزائر من 2015 الى 2019.	06
38	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA.	07
54	تطور انتاج قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).	08
57	تطور تعويضات قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).	09
60	تطور قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة (2019/2015).	10
61	تطور معدل الاختراق بالجزائر للفترة (2019/2015).	11
63	تطور الكثافة التأمينية بالجزائر للفترة (2019/2015).	12

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	تطور لمؤشر الإنتاج المحلي بالجزائر من 2016 الى 2020.	01
17	تطور معدل البطالة في الجزائر من 2015 الى 2019.	02
18	تطور التضخم بالجزائر من 2015 الى 2019.	03
20	تطور الانفاق الحكومي بالجزائر من 2012 الى 2016.	04
21	تطور صادرات الجزائر من 2015 الى 2019.	05
23	تطور واردات الجزائر من 2015 الى 2019.	06
52	تطور انتاج قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).	07
55	تطور تعويضات قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).	08
59	تطور قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام بالجزائر للفترة (2019/2015).	09
61	تطور معدل الاختراق بالجزائر للفترة (2019/2015).	10
62	تطور الكثافة التأمينية بالجزائر للفترة (2019/2015).	11

المقدمة العامة

1. مدخل:

لدى قطاع التأمين أهمية كبيرة من ناحية تقديم الخدمات المالية في انحاء العالم، إذ يساهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدعمها والمحافظة على استقرارها وازدهارها، كما أن له دور في مساهمته في النمو الاقتصادي لأي بلد، وله عدة ارتباطات لمختلف القطاعات؛ كالزراعة، الصناعة، المواصلات، التجارة والبترول سواءً محليا او عالميا، وله دور أيضا في ادخال الأمان والاستقرار للفرد في حياته اليومية والعملية لأنه في حال حصول أي ضرر مادي أو معنوي تقوم شركة التأمين بتغطية ذلك الضرر وفق ما نص عليه العقد.

فالتأمين أداة جد فعالة في تجميع رؤوس الأموال وهي عبارة عن أقساط محصلة في فترة زمنية معينة، والقيام باستثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ يعتبر من الوسائل التي تساعد على زيادة الوتيرة الإنتاجية لأي بلد، وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي الذي يتحقق بتراكم راس المال باعتبار التأمين نوعاً من الادخار لتكوين احتياطات مالية مما يزيد مساهمته أكثر في تطوير الاقتصاد الوطني، والمساهمة في المشروعات الاقتصادية التي تنفع البلد والمجتمع ككل.

فالنمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها لكونه نتيجة للجهود المبذولة سواءً اقتصادية أو غير ذلك، فهم من الضروريات لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات وتطورها، لذا في هذه الدراسة نقوم بإبراز العلاقة الجوهرية التي تجمع ما بين الاقتصاد والتأمين لتحقيق النمو الاقتصادي.

2. الإشكالية:

لقطاع التأمين دور هام في نمو الاقتصاد، لكونه يعمل على زيادة القدرة الإنتاجية والمساهمة في رفع معدل الدخل الوطني لأنه يعمل على تجميع أموال من طرف العملاء مقابل تقديم

خدمات تأمينية لهم، وهنا تظهر العلاقة المتبادلة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي، ولمعالجة موضوع الدراسة وللوصول إلى النتائج لا بد من طرح الإشكالية التالية:

✓ ما مدى تأثير نشاط التأمين في تطوير الاقتصاد الجزائري؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟
 2. ماهي المقاييس المحددة للنمو الاقتصادي؟
 3. ما هو الرابط الذي يربط بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي؟
 4. هل توجد صعوبات تؤثر على حسن سيرورة نشاط التأمين؟
3. الفرضيات:

من اجل الإجابة على الإشكالية والاسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية:

1. النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في الدخل الوطني مما يسبب في رفع المستوى المعيشي للأفراد.
 2. يرتبط قطاع التأمين ارتباطا وثيقا بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.
 3. تكمن المقاييس المحددة للنمو الاقتصادي في الدخل والقوى الشرائية.
 4. قد يتعرض قطاع التأمين الى بعض الصعوبات التي تعرقل نشاطه.
4. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة الى معرفة كيفية ودور مساهمة نشاط التأمين في الاقتصاد الوطني.
- معرفة أهمية عمل شركات التأمين لتحسين مستوى النمو الاقتصادي.
- معرفة مدى مساهمة النمو الاقتصادي في تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.
- معرفة الصعوبات والمشاكل التي يتعرض لها قطاع التأمين وسبل معالجتها.

- ولدى هذه الدراسة أهمية لكي يستفيد منها الطلاب اللاحقين.

5. اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها كما يلي:

- تحديد المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي.
- الوصول الى معرفة دور تأثير قطاع التأمين على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إبراز أهم تطورات مساهمة قطاع التأمين الجزائري في الناتج الداخلي الخام.
- الوصول الى تحديد قيمة الإنتاج والتعويضات التي حققها قطاع التأمين في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تحديد الصعوبات التي قد يتعرض لها قطاع التأمين في الجزائر.

6. منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي** لوصف الجزء النظري الذي احتوى على فصل مقسم الى أربع مباحث، وكذلك **المنهج التحليلي** الذي قمنا بتوضيحه في الفصل الثاني ألا وهو دراسة حالة شركات التأمين الجزائرية.

7. الدراسات السابقة:

- أطروحة **بالي مصعب**: والتي تحت عنوان "مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصادي الجزائري-دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة (2016/1980) -"، وهي أطروحة دكتوراه تناولت تفسير لسلوك قطاع التأمين لكونه محرك مهم للاقتصاد الوطني والرفع من مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر وما علاقتهما ببعضهما البعض.
- حيث تم اتباع في هذه الدراسة المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، والمنهج التاريخي لدراسة مراحل مسيرة قطاع التأمين والنمو الاقتصادي في

الجزائر، وكذلك قام باتباع المنهج التحليلي لقراءة واقع مؤشرات قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة المدروسة ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي، والمنهج القياسي من أجل فحص وقياس أثر متغيرات قطاع التأمين على النمو الاقتصادي الوطني.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر منها: أن هناك ضعف في نسبة مساهمة قطاع التأمين للنمو الاقتصادي، حيث عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة، وضعف مساهمة قطاع التأمين في الاستثمارات والتشغيل ووجود علاقة طردية وغير معنوية عند مستوى 05% بين الناتج المحلي الإجمالي وأقساط التأمين على الحياة في الأجلين القصير والطويل وبين القوى العاملة، وتوجد علاقة طردية بين النمو الاقتصادي كمتغير مستقل وحجم العمال كمتغير تابع. بالإضافة إلى ما تم التوصل إليه في بحثه، قمنا بإتمام فترة دراسته التي كانت من 1995 الى 2016 في تحليل قطاع التأمين من حيث الإنتاج والتعويضات، بحيث قمنا بدراسة السنوات التي تليها من 2016 الى 2020.

- **مذكرة مريش خالد** والتي تحت عنوان "أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني- دراسة تحليلية (2017/2010)-"، وهي مذكرة ماستر تناولت تفسير لمكانة التأمين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ودفعها نحو عجلة النمو الاقتصادي، وواقع شركات التأمين في الجزائر ومدى قدرتها على دعم الاقتصاد الوطني، وأهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، حيث تم اتباع في هذه الدراسة المنهج الوصفي لعرض أهم المفاهيم النظرية للتأمين وشركات التأمين، وكيفية تأثيرها على الاقتصاد، وكذلك قام باتباع المنهج التحليلي الاحصائي لكي يقوم بتحليل العلاقة بين قطاع التأمين والاقتصاد الوطني.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر منها: انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري مما يؤثر على معدلات الكثافة التأمينية، وضعف درجة الوعي التأميني والثقافة التأمينية بين

افراد المجتمع الجزائري، ضعف أداء مؤسسات التأمين من حيث عدم قدرتها على الطلب في الفروع الاختيارية.

بالإضافة إلى ما تم التوصل اليه في بحثه، قمنا بإتمام فترة دراسته التي كانت من 2010 الى 2017 في تحليل قطاع التأمين من حيث الإنتاج والتعويضات، بحيث قمنا بدراسة السنوات التي تليها الى غاية 2020.

8. خطة البحث:

لقد قسمنا بحثنا الى فصلين، جانب نظري وجانب تطبيقي نوضح فيه ما يلي:

الفصل الأول: يتمثل في الإطار النظري حول النمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين، والذي قسمناه الى أربع مباحث، المبحث الأول برزنا فيه ماهية النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني وضعنا فيه أهم المحددات والمقاييس للنمو الاقتصادي بالإضافة الى عوائقه، وفي المبحث الثالث تحدثنا عن النمو الاقتصادي الخاص بالجزائر، في حين أن المبحث الرابع تحدثنا فيه عن العلاقة التي تربط بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: قمنا فيه بدراسة حالة شركات التأمين الجزائرية، الذي بدوره انقسم الى أربع مباحث، المبحث الأول قدمنا فيه مفهوم شركات التأمين وخصائصها بالإضافة الى تقديمها. أما المبحث الثاني برزنا فيه أهم التطورات التي حدثت لشركات التأمين والمتعاملين فيها، وفي المبحث الثالث وضعنا فيه مدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري، وأخيرا في المبحث الرابع بينا فيه أهم المشاكل التي تواجه قطاع التأمين وأهم السبل التي تساعدنا في الخروج منها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو

الاقتصادي وعلاقته

بقطاع التأمين.

مقدمة الفصل:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتتطلع إليها الشعوب، إذ هو من أهم الشروط المهمة والضرورية لازدهار وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع، ولتطويره يجب توفر المؤسسات ذو الكفاءات العالية والعنصر البشري ذا الكفاءة العلمية والصحية والتكنولوجية، ولنموه هناك جانب آخر متعلق بقطاع التأمين، ففي هذا الفصل سنبرز ماهية النمو الاقتصادي والعلاقة بينه وبين قطاع التأمين.

ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى أربع مباحث نبين فيها ما يلي:

- ✓ ماهية النمو الاقتصادي.
- ✓ محددات ومقاييس النمو الاقتصادي ومعوقاته.
- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ علاقة قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي من المواضيع التي عُرِفَتْ في مجالات البحث العلمي كونه عنصر أساسي تسعى الدولة جاهدة لتحقيقه لكسب الرفاهية والتقدم لدولتها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى ثلاث مطالب نوضحها فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

لقد تعددت الآراء حول مفهوم النمو الاقتصادي حيث سنعرض بعض التعاريف وفق ما يلي:

المفهوم الأول: "النمو الاقتصادي عبارة عن ترجمة للناتج الداخلي الخام (PIB)، وهو كل ما ينتجه بلد ما من مخرجات خلال سنة"¹.

المفهوم الثاني: "النمو الاقتصادي هو عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحديثة"².

المفهوم الثالث: "النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، كلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأنه سبب في رفع مستوى معيشة الأفراد"³.

¹ عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2011، ص260.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر احمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص39.

³ عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص12.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

المفهوم الرابع: ¹ النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي والزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو يجب أن يفوق المعدل السكاني وذلك وفق العبارة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل الوطني} - \text{معدل النمو السكاني}.$$

وأيضاً تعتبر الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فقط بل يجب أن تكون زيادة حقيقية وذلك باستبعاد معدل التضخم وفق ما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}.$$

المفهوم الخامس: " النمو الاقتصادي عبارة عن حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث: متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع".² ومنه النمو الاقتصادي هو: " الزيادة للدخل الوطني لبلد ما وذلك يقابله الزيادة في الدخل الفردي خلال فترة زمنية معينة، ويجب أن يكون معدل النمو للدخل الوطني أكبر من معدل النمو السكاني مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم".

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي وفوائده.

أولاً: عناصر النمو الاقتصادي:

للمنمو الاقتصادي عناصر تتمثل في الموارد البشرية، عنصر رأس المال والتكنولوجيا.³

¹ وهيبية مزنر، "أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص 04.

² عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، " النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للكتب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1997، ص 41-42.

³ محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 54-57.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

1. الموارد البشرية:

تتمثل الموارد البشرية في كل الجهود البشرية التي تدخل في عنصر الإنتاج حيث يمكن تقسيمها إلى فئات كالتالي:

الفئة الأولى: عرض العمل: ويتمثل من عدد العمال الذين من المفترض أنهم قادرون على العمل في أعمال لا تعتمد على المهارة.

الفئة الثانية: الموارد البشرية: التي تقوم بالعمل التنظيمي لوضع عرض العمل في مجال العمل، أي أنها فئة تعتمد على المهارة وتشمل المدراء والمنظمون.

2. رأس المال:

يتمثل رأس المال في المباني والمعدات والمخزونات، حيث هناك سلعا إنتاجية تساعد في إنتاج سلعا أخرى، وتعتبر سلعا طويلة العمر، أي أنها تستمر إلى أكثر من سنة واحدة، وهذا النوع من رأس المال ينبغي أن يفرق عن رأس المال البشري الذي يساعد في عملية الإنتاج لكنه يتجسد على هيئة بشر، وأيضا يجب أن نفرقه مع رأس المال المالي الذي يتكون من أرصدة سائلة يمكن تبادلها مع السلع.

3. التكنولوجيا:

تتمثل التكنولوجيا في استعمال عناصر الإنتاج بوصفها أداة، فإذا تحسنت تجعل الإنتاج أكثر كفاءة، وبالتالي تحسن المنتج بنوعية أفضل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في عدة مجالات.

ثانيا: فوائد النمو الاقتصادي: يمكن حصرها فيما يلي:¹

- الرفع والزيادة من الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى ينجر منه زيادة رفاهية المجتمع.

¹ جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الألوكة للنشر والتوزيع، <https://books4arab.me>، شوهذ يوم 2022/03/20، على الساعة 20:59، ص 10-11.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

- يساهم في تحسين المستوى الصحي والتعليمي للسكان والقضاء على الفقر.
- الرفع من الدخل الوطني الذي يسمح بزيادة موارد الدولة، كما يعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل الوطني لكن دون ان يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التقليل من حدة البطالة.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي وأنواعه.

أولا: خصائص النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي العديد من الخصائص تتمثل بعضها فيما يلي:¹

- النمو الاقتصادي غير مهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي، أي لا يهتم بمن يستفاد من نتائج تحقيق النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذات طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع طرديا.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل.
- يتناول النمو الاقتصادي سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة يسيرة وأكثر سهولة.
- يساهم النمو الاقتصادي في خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- النمو الاقتصادي يلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الوطني.

¹ شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، " أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد(01)، 2021، ص 243.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي: وهي كالاتي:¹

1. النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive):

يتمثل هذا النوع من النمو في كون أن نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي ان الدخل الفردي ساكن.

2. النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive):

يتمثل هذا النوع من النمو في كون أن نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع نمو الدخل. وكذلك نجد: ²

أ. النمو الاقتصادي التلقائي: هو ذلك النمو الذي يحصل بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني.

ب. النمو الاقتصادي العابر: وهو النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة.

ت. النمو الاقتصادي المختلط: وهو نمو يحصل إثر نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع.

¹ فضيلة ملواح، علي مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، جامعة المدية، الجزائر، 2020، ص128. <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 22 / 05 / 2022، على الساعة 13:45.

² بعوني ليلي، " النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06 العدد 02، جامعة الجزائر 03، ص 778، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 22/05/2022، على الساعة 18:20.

المبحث الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي ومعوقاته.

سنعرض في هذا المبحث اهم المحددات والمقاييس للنمو الاقتصادي وكذا المعوقات التي يتعرض لها الاقتصاد سواء كانت داخلية او خارجية في ثلاث مطالب سنتطرق اليها كما يلي:

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.

تتحدد التغيرات التي تطرأ على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات بأربع عوامل: ¹

1. **عدد السكان:** هو مصدر للطلب الكلي، حيث بزيادته يزداد هذا الأخير مما يؤدي إلى تحفيز المؤسسات الاقتصادية على التوسع في نشاطها الإنتاجي لزيادة ما تعرضه من السلع والخدمات، وكذلك يعد عدد السكان المحدد الأساسي لحجم القوة العاملة ومنه زيادة الطاقة الإنتاجية الحاضرة والمستقبلية.

2. **حجم الكتلة الحيوية للسكان:** وهي نسبة حجم القوة العاملة (L) الى عدد السكان (P)، فكلما زادت هذه النسبة ارتفعت مساهمة السكان في الفعالية الاقتصادية ومنه زيادة القدرات الإنتاجية للمجتمع.

3. **متوسط عدد ساعات العمل:** فهي عدد الساعات التي يستغرقها العامل في اليوم، فإذا قمنا بضرب هذا المتوسط (H) بعدد العمال (L) نحصل على عدد ساعات العمل التي تتفق

$$L \cdot H = P \cdot \frac{L}{P} \cdot H$$

في اليوم من قبل المجتمع، حيث ان:

4. **الإنتاجية الحدية لساعة العمل الواحدة:** والتي تمثل كمية الإنتاج من السلع والخدمات التي يحصل عليها المجتمع في ساعة عمل واحدة، ويمكن قياسها بقسمة الإنتاج الوطني

¹ عبد الزهرة فيصل يونس، "الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار حجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 543-545.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل (Y_0) على إجمالي ساعات العمل المنفقة في العملية الإنتاجية، ويرمز للإنتاجية الحدية ب (P') نجد:

$$Y_0 = (p') \cdot L \cdot H$$

منه:

$$P' = \frac{y_0}{L \cdot H}$$

الدخل الوطني الحقيقي = الإنتاجية الحدية × عدد العاملين × متوسط عدد ساعات العمل.

إن ارتفاع معدل الإنتاجية الحدية يعود الى عدد من العوامل أهمها:

1.4 تطوير برامج التدريب المهني مما أدى الى الارتقاء بمهارة العاملين، وارتفاع مستوى التعليم.

2.4 التقدم الفني والتقني.

3.4 التحسن النوعي والتراكم الكمي في تكوين رأس المال.

5. الموارد الطبيعية: لا جدال في أن الدولة التي تتمتع بموارد طبيعية أكبر بإمكانها رفع

مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من النقص في هذه الموارد، إلا أن معظمهم

لا يعتبرون هذا العامل محددًا أساسيًا للنمو بل مساعدًا فقط.¹

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

يمكن ترجمة مقاييس النمو الاقتصادي إلى ثلاث معايير رئيسية تتمثل في:²

1. معايير الدخل: هو من بين المعايير الأكثر استخدامًا في قياس النمو الاقتصادي، ومن

بين هذه المعايير نجد:

¹ الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، "المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2021، ص 100، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهد يوم 2022/05/19، على الساعة 12:48.

² وهيبة مزور، مرجع سبق ذكره، ص 09-10.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

1.1 الدخل الوطني الكلي: هو عبارة عن إجمالي الدخل المكتسبة من إنتاج السلع

والخدمات في دولة ما خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بسنة.

2.1 الدخل الوطني الكلي المتوقع: يعتمد قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع

وليس الدخل الفعلي، فالدخل المتوقع أكثر تعبيراً عن النمو الاقتصادي.

3.1 متوسط نصيب الفرد من الدخل: يستخدم هذا المعيار للتعبير عن مستوى تطور المعيشة

المادية للأفراد في قطر معين مقارنة مع مستويات المعيشة في الأقطار الأخرى، فيعتمد

عليه لمعرفة العلاقة بين النمو والإنتاج وتطور السكان، فهو يقيس النمو المحقق على

مستوى كل فترة من حيث زيادة ما ينفقه، ويعتبر الأكثر استخداماً في قياس النمو

الاقتصادي في العالم.

• يقاس معدل النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام معدلين:

(1) معدل النمو البسيط:

$$CMS = \frac{Y_t - Y_{t_1}}{Y_{t_1}} \times 100$$

CMS : معدل النمو البسيط.

Y_t : الدخل الحقيقي في الفترة الحالية t .

Y_{t-1} : الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.

(2) معدل النمو المركب:

$$CMc = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1$$

CMc : معدل النمو المركب.

n : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Y_0 : الدخل الحقيقي للسنة الابتدائية.

Y_n : الدخل الحقيقي لآخر الفترة.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

4. **معايير اجتماعية:** هي الخدمات التي تقدم يوميا لأفراد المجتمع مثل خدمات الصحة والتعليم...الخ، لمعالجة نقائص المؤشرات للتعرف على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال طابع الشمولية الذي تبنته مختلف الإحصائيات الاقتصادية والتي تصبح عبارة عن قضايا اجتماعية أهمها: المعايير الصحية، التعليمية، معيار نوعية الحياة المادية ودليل التنمية البشرية الخاص بالاقتصاديين وصناع القرارات السياسية.

5. **معايير هيكلية:** تتخذ كمؤشرات للدلالة على درجة النمو الاقتصادي وهي: الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي، والأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات، إضافة إلى نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة، منه كلما كان التوجه نحو التصنيع أكثر يؤدي بدوره إلى الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي وبالتالي الزيادة في الصادرات والزيادة في حجم فرص العمل.¹

6. **مقارنة القوة الشرائية:** عن طريق استخدام مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي وذلك عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي من طرف المنظمات والهيئات الدولية، ثم تتولى القيام بترتيب البلدان حسب درجة التقدم والتخلف بالاعتماد عليه، إلا أنه يُخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم ابتكار مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، أي بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنةً بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى).²

¹ وهيبة مزور، مرجع سبق ذكره، ص 09_11.

² بوحرامة رضوان، عصماني نور الدين، "أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017، ص 29-30.

المطلب الثالث: معوقات النمو الاقتصادي.

توجد العديد من العوائق للنمو الاقتصادي، نذكر منها:¹

- 1. التعليم:** فلا شك أن التعليم يرفع من عنصر العمل بحد كبير وبمختلف أنواعه لتسيير مختلف عوامل الإنتاج، فهناك فرق بين مدير مكون ومتدرباً على إمساك الحسابات وإدارة الأفراد بطرق حديثة من مدير يجهل الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال، لذا خصصت بعض الدول نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لعدد قليل من الأفراد لأخذ قسط وفير من التعليم والتدريب عن طريق إرسال بعثات تعليمية إلى الخارج لتلقي الدراسات الحديثة لمختلف التخصصات، وأي نقص في التكوين والتعليم يشكل خطراً كبيراً على النمو.
- 2. الصحة:** بتحقيق ارتفاع في مستويات الصحة للعمال ينتج عنه الزيادة في الإنتاجية، وذلك بالجهد المبذول للعاملين بأكثر فعالية بسبب مستواهم الصحي القوي مما ينتج عنه تحسن النمو الاقتصادي، عكس ذلك يكون النمو أكثر بُطْناً وصعوبةً.
- 3. الموارد الطبيعية:** لدى الموارد الطبيعية أهمية بالغة للنمو، فدول لديها وفرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة سيكون النمو أهين عليها من الدول الأخرى التي لا تتوفر فيها الموارد التي يمكن الاستفادة منها في عملية النمو. مثلاً الأراضي المتروكة دون أي استغلال من أهم معوقات النمو الاقتصادي.
- 4. التكنولوجيا:** لا جدال في أن التكنولوجيا تؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي، وذلك بإدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج والتوزيع، فلتطوير التكنولوجيا تتطلب العملية مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العلمية للدول المستوردة للتكنولوجيا وكذلك إلى باحثين ذو كفاءة مهنية ومعرفية عالية وعلى دراية تامة بكافة التطورات التكنولوجية لتكوين نظرة مستقبلية

¹ فلة موفق، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015/2014، ص26-29.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

لمتطلبات التنمية، فهذه المقومات التي تحتها جها التكنولوجيا تفتقرها معظم الدول النامية حول العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا من معوقات النمو الاقتصادي.

ومما سبق فإن من أهم العوائق للنمو الاقتصادي ما يلي: ¹

- غياب الأمن، وانعدام الاستقرار السياسي.
- سوق تسيير الموارد الطبيعية والاقتصاد ككل.
- انتشار الفساد.

¹ بعوني ليلي، مرجع سبق ذكره، ص 788.

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري تطورا هاما منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فالدولة تسعى لبلوغ مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي وبالتالي ازدهار ورفاهية المجتمع، وفي هذا المبحث نبرز أهم المميزات التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري وكذا التحديات والمؤشرات في ثلاث مطالب نتطرق إليها كما يلي:

المطلب الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري.

من أهم المميزات التي تتمتع بها الجزائر من أجل نمو اقتصادها ما يلي: ¹

- وفرة المساحات الزراعية بكثرة واستغلالها مهم للنمو الاقتصادي وازدهاره.
- وفرة الموانئ والمطارات لتوسيع التجارة الخارجية ودخول العملة الصعبة للدولة.
- توفر الطاقات الشبابية في الجزائر والكفاءة التي يتمتعون بها لزيادة الإنتاجية والنمو.
- وفرة الموارد الطبيعية والثروات المهمة التي تتميز بها الجزائر والتي تعتبر من أساسيات العملية الإنتاجية وبالتالي ازدهار ونمو الاقتصاد.
- وفرة القطاعات الصناعية الهامة التي يجب على دولتنا تطويرها والاهتمام بها وعدم تهميشها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- وفرة التكنولوجيا في قطاع الصناعة مما يساهم في زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي، منه يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالتالي زيادة الطلب على التأمين مما ينتج عنه ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي. ²

¹ عبد الجليل هجيره، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص 75.

² خالد لكاص، "العلاقة بين التأمين ومحددات التنمية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011، ص 172، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهد يوم 2022/05/18، على الساعة 09:05.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

المطلب الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر.

تتمثل مؤشرات النمو الاقتصادي في العناصر التالية:¹

1. الناتج المحلي الخام: والذي يعتبر كمفسر للنمو الاقتصادي وارتفاعه يبين نجاح الجهود الإصلاحية للوصول إلى سياسة ناجحة لإدارة الاقتصاد الكلي للقضاء على معدل البطالة والفقر ونمو مستوى دخل الفرد باتباع الجزائر سياسة مالية توسعية من خلال زيادة مستوى الانفاق عن طريق برامج الانعاش الاقتصادي، ومن خلال ما يلي نوضح تطور الناتج المحلي الخام:

الجدول (01): تطور مؤشر الناتج المحلي الخام من (2016 إلى 2020):

الوحدة: مليار دولار

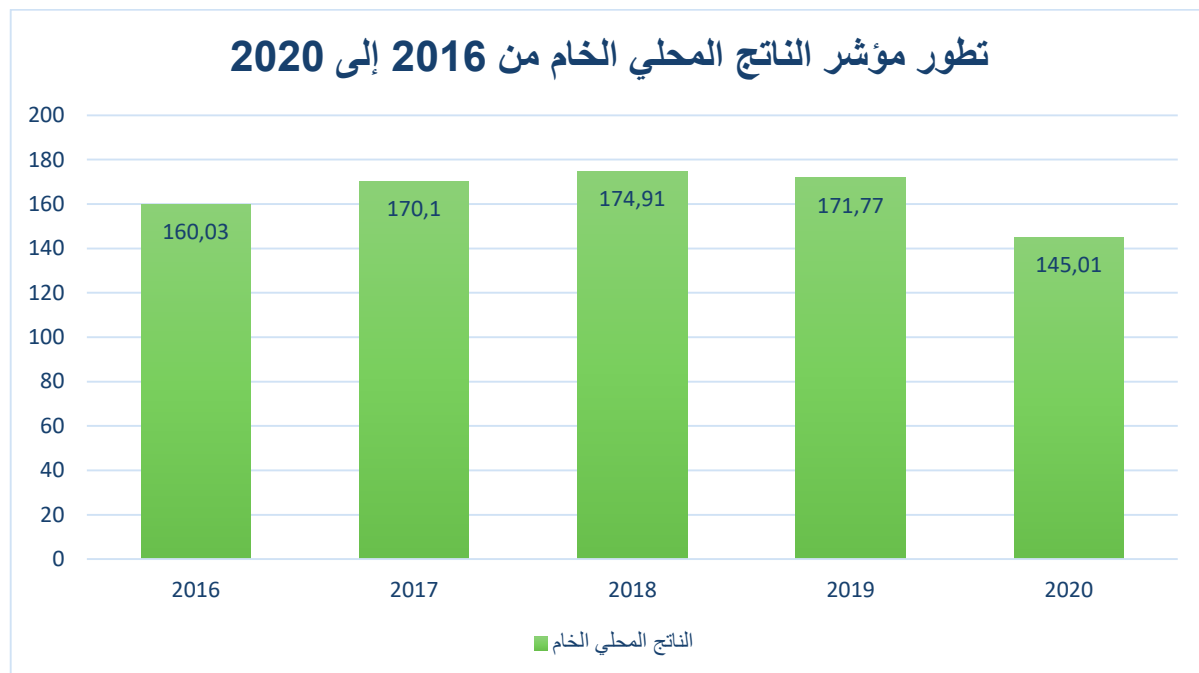
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الخام	160.03	170.10	174.91	171.77	145.01

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي، [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)،
شاهد يوم 2022/05/23، على الساعة 20:15.

¹ سومييه شاهيناز طالب، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016، ص 81-103.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

الشكل رقم (01): تطور مؤشر الناتج المحلي الخام من (2016 إلى 2020):



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2018/2016) عرف ارتفاعا في قيمته، حيث قدرت ب 174,91 مليار دولار وذلك راجع الى تزايد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بفعل الطلب المتزايد الذي عرفته هذه الفترة، أما في سنتي 2019 و2020 فقد شهد انخفاضا في قيمة الناتج المحلي الخام، حيث قدر ب 171,77 مليار دولار و145,01 مليار دولار، وذلك راجع إلى حدوث إغلاق اقتصادي بسبب تفشي فيروس كورونا مما أثر على قيمة الناتج المحلي الخام.

2. مؤشر البطالة: والذي يعتبر كمفسر للنمو الاقتصادي باعتباره متغير ما بين الارتفاع والانخفاض لأسباب مختلفة راجعة للنمو الاقتصادي الجزائري، فعند تحقيق النمو الاقتصادي يتحسن الدخل الفردي، وبالتالي التقليل من حدة الفقر بتوفير فرص العمل، أو انخفاض النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض وتدهور القدرة الشرائية للأفراد.

ومن خلال ما يلي نوضح تطور مؤشر البطالة في الجزائر من سنة 2015 إلى 2019:

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

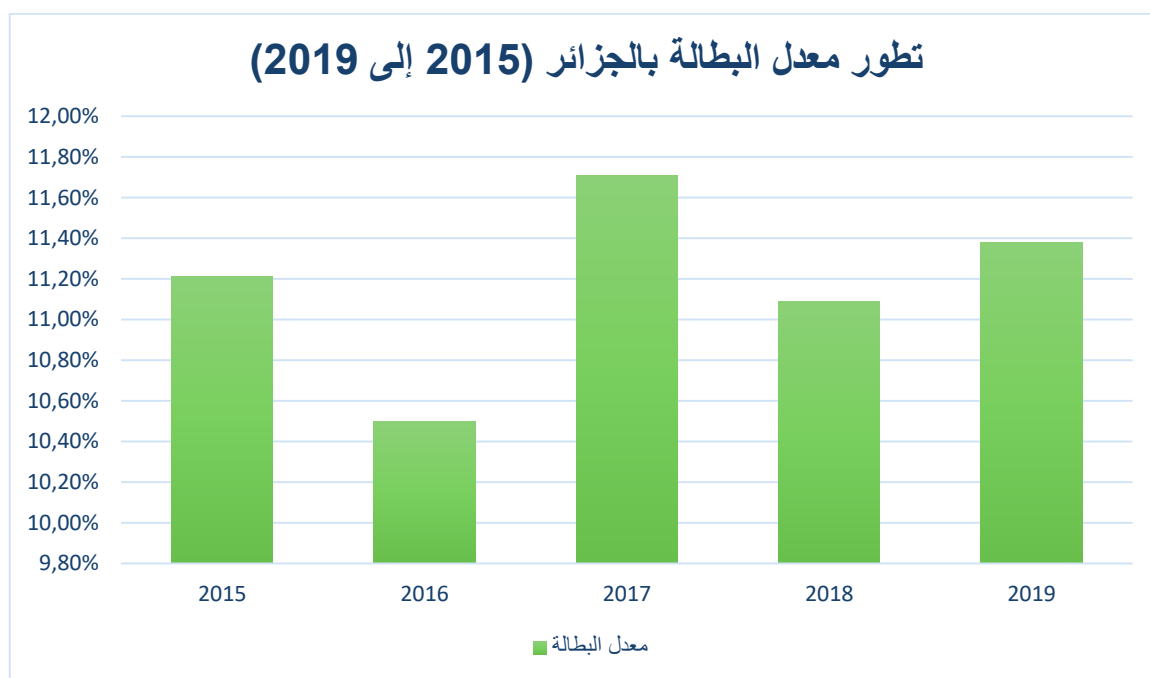
الجدول رقم (02): تطور معدل البطالة في الجزائر (من 2015 إلى 2019):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	%11,21	%10,50	%11,71	%11,09	%11,38

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على قاعدة البيانات الإحصائية المركزية، [/https://www.bdc.s.dz](https://www.bdc.s.dz)،

شوهو يوم 2022/05/23، على الساعة 21:30

الشكل رقم (02): تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة (2015 إلى 2019):



المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على الجدول (02).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن معدل البطالة بلغ قيمته %11,21 في سنة 2015،
ليشهد انخفاضا قدر ب %10,50 في سنة 2016 وذلك راجع الى تدهور في أسعار النفط،
وعرفت فترة (2019 / 2017) ثبات نسبي منخفض قدر ب %11,71 إلى %11,38 وذلك
راجع الى قلة المشاريع الاستثمارية وبالتالي إلى عدم توفر مناصب الشغل التي قد يقلل من
معدلات البطالة.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

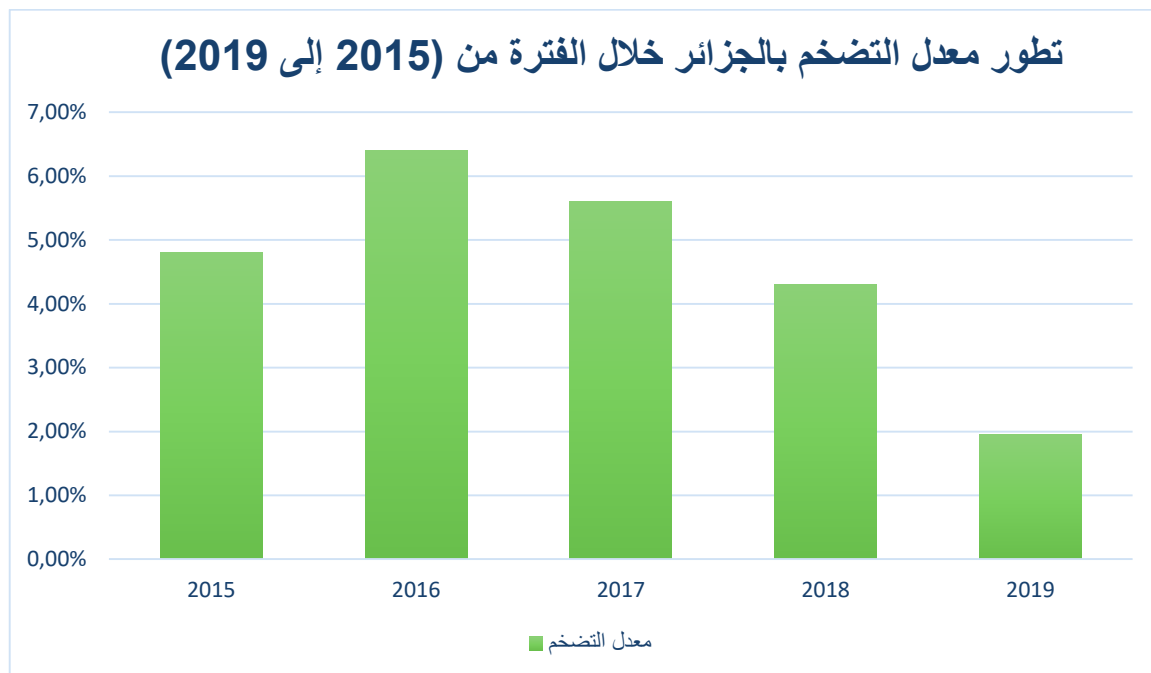
3. مؤشر التضخم: الاقتصاد الجزائري يواجه تهديدا كبيرا متمثلا في ارتفاع معدلات التضخم الذي يؤثر سلبا على حجم الاستثمارات والذي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي، كونها عنصرا أساسيا ومحددا له، وسبب الارتفاع يرجع إلى أن الاقتصاد الجزائري انتقل إلى الاقتصاد المفتوح، وتدني قيمة الدينار الجزائري يتجلى عنه ارتفاع قيمة الموارد المستوردة، وكذلك بسبب ارتفاع معدلات الطلب مما تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولتخفيفه يجب على الجزائر اتخاذ مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية لإصلاح النظام المالي، ومن خلال ما يلي سوف نبين أهم التطورات التي حصلت لمعدل للتضخم بالجزائر:

الجدول رقم (03): تطور معدل التضخم بالجزائر من (2015 الى 2019):

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	%4,80	%6,40	%5,60	%4,30	%1,95

المصدر: ادبوب سارة، لسبع مريم، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)، مجلة ارتفاع للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص 42.

الشكل رقم 03: تطور معدل التضخم بالجزائر خلال الفترة (2015 إلى 2019):



المصدر: من إعداد الطلبة بناءً على الجدول رقم (03).

ومن خلال الشكل نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر في سنة 2015 بلغ 4,80%، ثم ارتفع إلى معدل 6,40% في سنة 2016، وذلك راجع إلى عدم التحكم في ضبط الأسواق، بحيث شهد السوق آنذاك ارتفاعاً في قيمة الأسعار الاستهلاكية، ثم بدأ بالانخفاض في الفترة الممتدة من (2017 إلى 2019) بمعدلات 5,60% و 4,30% و 1,95% على التوالي نتيجة انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية في السوق خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية.

4. مؤشر الانفاق الحكومي: اعتبر من مكونات الطلب الكلي في التحليل الكنزي الذي يعتمد على الطلب الفعال بأنه مولد الإنتاج مما يتجلى عنه زيادة اليد العاملة للاقتصاد الجزائري، وحيث أن الانفاق العام له دور كبير في امتصاص معدلات البطالة مقابل توفر الانتاج لزيادة الطلب الكلي، ومما يلي نبين أهم التطورات التي حدثت لمؤشر الانفاق الحكومي:

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

الجدول رقم (04): تطور الانفاق الحكومي بالجزائر خلال الفترة (2016/2012):

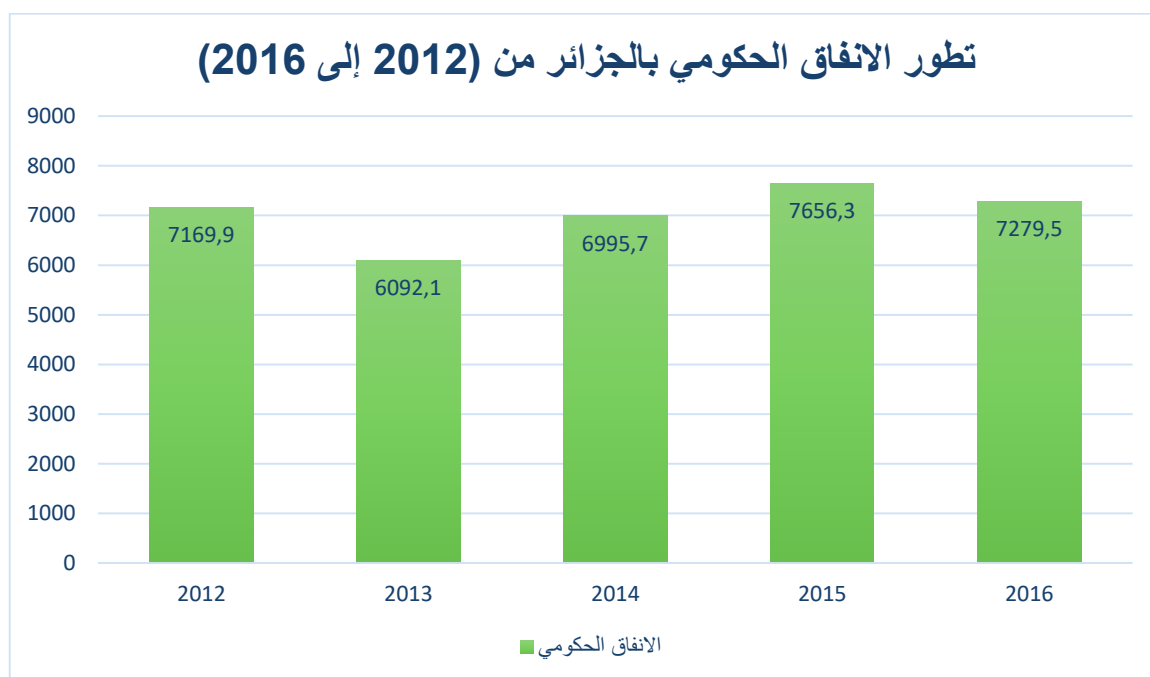
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الانفاق الحكومي	7169,9	6092,7	6995,7	7656,3	7297,5

المصدر: ريمي رياض، غانية هيفاء، "نظرة تحليلية لتطور الانفاق الحكومي في الجزائر (2016/1980)، مجلة الباحث العلمي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 341-342.

<https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/23، على الساعة 22:50.

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية تبين تطور الانفاق الحكومي بالجزائر خلال الفترة (2016/2012).



المصدر: من اعداد الطلبة من خلال الجدول رقم (04).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن في سنة 2012 أن قيمة الانفاق الحكومي بالجزائر قدر ب 7169,9 مليار دينار جزائري وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، ثم عرف انخفاضا خلال سنتي 2013 و 2014 بحث قدر ب 6092,7 مليار دج والسبب يعود إلى أن الدولة

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

عملت على ضخ مبالغ كبيرة للاقتصاد من أجل تنفيذ المخطط الخماسي (2014/2010)، بينما في سنة (2015 / 2016) فقد بلغ الانفاق الحكومي 7656,3 مليار دج و7297,5 مليار دج على التوالي وذلك راجع للتوجه الحكومة نحو إلغاء وتوقيف العديد من المشاريع بسبب تواجد الازمة البترولية في تلك السنة مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الوطني.

5. **مؤشر الصادرات:** الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها الاقتصاد للنمو، فمن خلال الصادرات يزداد عنصر الانتاج بالدخول للأسواق الدولية، وبالتالي الرفع من المدخرات الخارجية مما يتجلى عنه تحسين ميزان المدفوعات، وفتح المجالات المتنوعة للصناعات الجديدة، ومن ثم التقليل من البطالة والرفع من فرص العمل، ونبين من خلال ما يلي اهم التطورات التي حدثت لصادرات الجزائر:

الجدول رقم (05): تطور صادرات الجزائر من (2015 إلى 2019):

الوحدة: (مليون دولار امريكي)

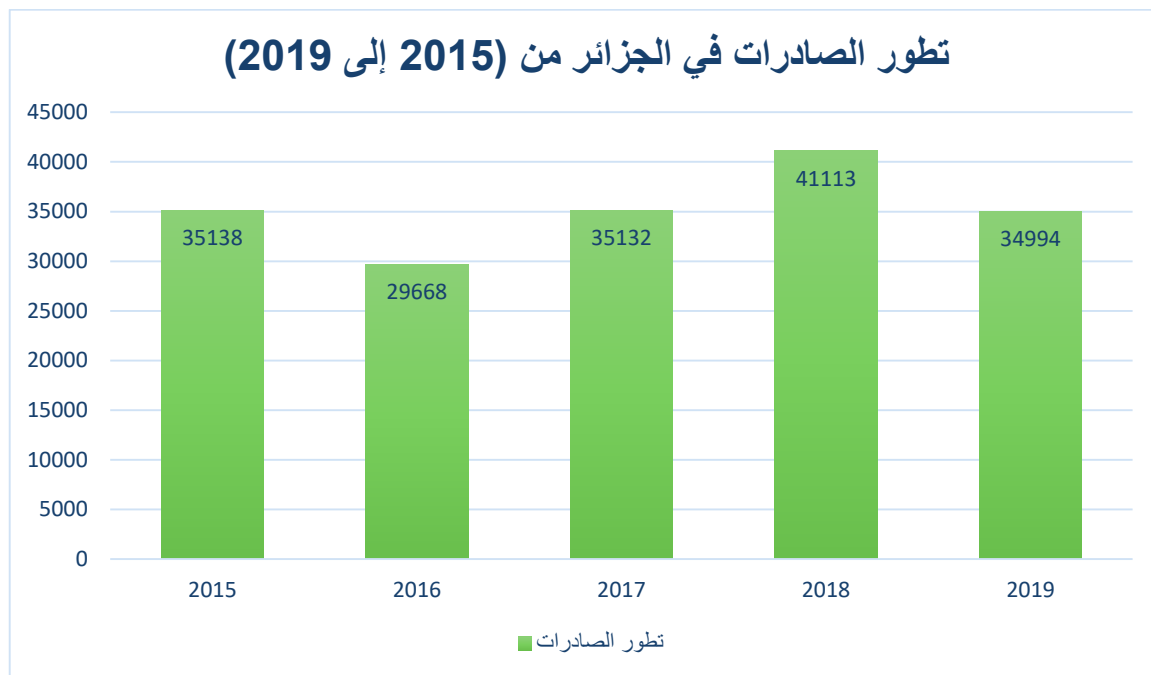
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تطور الصادرات	35138	29668	35132	41113	34994

المصدر: وافية تجاني، " واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري"، مجلة ودراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 08، العدد 02، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2021، ص99.

<https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/23، على الساعة 23:35.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

الشكل رقم (05): تطور الصادرات بالجزائر من (2015 إلى 2019):



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (05).

من خلال الشكل والجدول نلاحظ تذبذب في قيمة الصادرات في الجزائر ابتداءً من سنة 2015 إلى سنة 2019، حيث قُدرت قيمتها سنة 2015 إلى 35138 مليون دولار أمريكي لتعرف انخفاضا قُدر بـ 29668 مليون دولار أمريكي سنة 2016 بسبب انخفاض في أسعار النفط، بعدها شهدت ارتفاعا خلال سنتي 2017 و 2018 أي من 35132 مليون دولار أمريكي إلى 41113 مليون دولار أمريكي ذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط، ثم عاد بالتدهور والانخفاض إلى 34994 مليون دولار لتدني أسعار النفط كذلك، والازمة الاقتصادية العالمية التي عرفها العالم مع ركود الاقتصاد العالمي في تلك الفترة.

6. مؤشرات الواردات: وهي عبارة عن السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج، نظرا لعدم توفرها محليا لتلبية حاجات ورغبات المستهلك، فيجب العمل على إحلال الواردات مقابل الصادرات وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية للتوسع نحو الأسواق الدولية

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

لزيادة العمال وتحقيق النمو الاقتصادي.¹ ومن خلال ما يلي نوضح أهم التطورات التي حدثت لواردات الجزائر خلال الفترة (2019/2015):

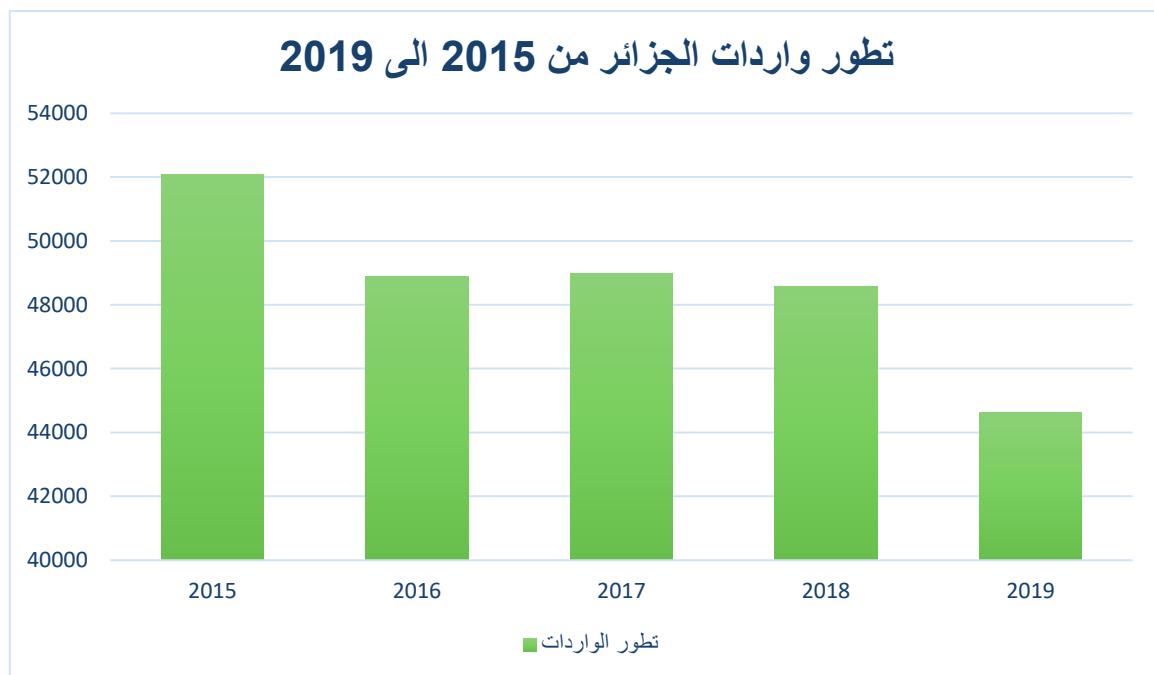
الجدول رقم (06): تطور واردات الجزائر من 2015 الى 2019:

الوحدة: (مليون دولار أمريكي).

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تطور الواردات	52086	48882	48980	48573	44632

المصدر: وافية تجاني، نفس المرجع السابق، ص 100.

الشكل رقم (06): تطور واردات الجزائر من 2015 الى 2019:



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل والجدول نلاحظ أن في سنة 2015 بلغت قيمة الواردات 52086 مليون دولار أمريكي، بعد ذلك عرف انخفاضا قدر ب 48882 مليون دولار أمريكي خلال سنة

¹ سومييه شاهيناز طالب، مرجع سبق ذكره، ص 87-103.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

2016، إلى أن وصلت قيمته إلى 44632 مليون دولار أمريكي في سنة 2019 بسبب تدني في احتياطات الصرف الأجنبي، وذلك راجع إلى انهيار في أسعار النفط في السنوات السابقة.

المطلب الثالث: التحديات الكبرى للاقتصاد الجزائري.

من بين أهم التحديات التي يعمل عليها الاقتصاد الجزائري هي:¹

1. القيام باختيار القطاعات الصناعية الواجب تطويرها، بالإضافة إلى تقييم نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر عن طريق النماذج المعتمد عليها وتحليل قدراتها التنافسية.
2. القيام بتشجيع الصناعات الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وصناعة الأدوية.
3. العمل على إصلاح وتأهيل المناطق الصناعية النشطة وتقريبها من بعضها البعض لتحقيق افضلية الزيادة (Synergie)، وربطها بمراكز البحث.
4. العمل على تكوين وتطوير الموارد البشرية وتعزيز الإبداع.
5. العمل على ترقية الاستثمار الأجنبي والاستثمار الصناعي.
6. ضمان تحول هيكلي للاقتصاد، لأنها من الأسباب الغاية الأهمية لاستمرارية النمو الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية دور التنوع الاقتصادي الذي بدوره يقوم بتخفيف التقلبات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي واستمرارية ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي في البلد.²

¹ وافية تجاني، مرجع سبق ذكره، ص 101-102.

² بدروني عبد الحق، بلقلة براهيم، بن مريم محمد، " تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص509، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/17، على الساعة 14:45.

المبحث الرابع: علاقة قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي.

للمنمو الاقتصادي علاقة هامة بقطاع التأمين كون هذا الأخير يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة باعتباره قطاعا حيويا، لذا في هذا المبحث سنبرز أهم أسباب مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد والعلاقة التي تربط كلا العنصرين في ثلاث مطالب نبرزها فيما يلي:

المطلب الأول: أسباب مساهمة قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي.

لقد تم الارتقاء بمساهمة التأمين في النشاط الاقتصادي وفق تنفيذ ما يلي: ¹

- تطوير آليات التقييم والتسعير للخدمات التأمينية وتخفيض تكلفة المعاملات.
- تطوير الإطار المحاسبي للنشاط التأميني ليتناسب مع المعايير الدولية.
- تطوير القواعد والإجراءات المنظمة للخدمات التأمينية المختلفة.
- ضرورة الاهتمام بتأمين المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير قواعد الرقابة على شركات التأمين.
- تشجيع الابتكار والتطوير المالي.
- توسيع وتنويع استثماراتها في مجالات مختلفة وفق أدوات استثمارية متنوعة.
- الاهتمام والعمل على تطوير العنصر البشري (اليد العاملة) والسعي على جلب خبرات جديدة من الخارج.
- وضع تسعيرات التأمين تطابق السوق الجزائرية، والعمل على تحسين شروط مهام شركات التأمين وإعادة التأمين، مع جلب التجارب الدولية وذلك عن طريق التعاون مع الخارج،

¹ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، "دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 44-47.

والتنسيق في مجال الأسواق الدولية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات لتحفيز التبادل ما بين شركات التأمين.¹

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي لقطاع التأمين.

يكمن الدور الاقتصادي في إطار قطاع التأمين فيما يلي:²

- تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع: التأمين دوره توفير وتجميع كمية معتبرة من الأموال، وذلك عن طريق تحصيل الأقساط من العملاء، بحيث أن شركات التأمين لا تقوم باكتناز تلك الأموال بل تقوم بتوظيفها في مختلف النشاطات، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية جديدة مما ينتج عنه تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع واستمراره.
- توفير العملة الصعبة: يعمل التأمين على استقطاب العملة الصعبة مما يفتح مجالا لمعاملات التجارية والمالية الخارجية وذلك في حال كان رصيد العمليات موجبا والعكس صحيح إن كان سالبا.
- التأمين وسيلة ائتمان: يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني ومنه توليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار، وذلك عن طريق الضمانات التي يمدّها للموردين.³

¹ طارق حمول، "تطور إجراءات التأمين بالشركة وتوجهاتها الحديثة"، مجلة ايكوفان (ECOFINE)، المجلد 02، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2020، ص 45، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهد يوم 2022/05/27، على الساعة 22:20.

² إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، "مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 10 العدد 01، 2017، الجزائر، ص 831-832.

³ دليلة هامل، "دور قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنوع الاقتصادي"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص 169.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

- **التأمين وميزان المدفوعات:** ميزان المدفوعات في إطار التأمين يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة مما ينجم عنه التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج وبالتالي نمو الصناعة المحلية.
- **التأمين والتضخم:** تكمن أهمية التأمين في الحد من ارتفاع التضخم التي تسببها الزيادة في النقود المتداولة وذلك من خلال:
- ✓ باعتبار التأمين مصدر لخلق الموارد المالية يعمل على إعادة استثمارها في مشاريع منتجة وبالتالي الرفع من السلع والخدمات وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- ✓ الشروع في طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الأموال التي كانت بصدد الانفاق.
- **التأمين والدخل الوطني:** يلعب التأمين دور مهم في الاقتصاد وذلك من خلال أقساط التأمين المدفوعة من قبل العملاء وعلاقته مع الناتج الوطني الخام مما يساهم في تحقيق قيمة مضافة وبالتالي تكوين الدخل الوطني بالفرق بين رقم الاعمال لقطاع التأمين ومجموع المبالغ المدفوعة للعملاء.
- **مكافحة الفقر:** يبدي التأمين في نشاطه حالة في غاية الأهمية، بحيث يساهم في التقليل من حدة الفقر، مثلاً في التأمين على الحياة هناك عقود تمنح الضمان الكافي لإنفاق الأبناء على أنفسهم إذا توفي ولي أمرهم وهم في سن الدراسة.¹

¹ تغليسيه رانيا، "قياس أثر نمو قطاع التأمين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص 650، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/18، على الساعة 21:23.

المطلب الثالث: مساهمة ودور التأمين في الاقتصاد الوطني.

من بين أهم النقاط التي تبين دور التأمين في الاقتصاد الوطني ما يلي:¹

- **تحويل المخاطر:** يتميز هذا الدور بكونه يسمح للأفراد والمؤسسات الحد من المخاطر التي تواجههم، إضافة إلى التخطيط المستقبلي لها وتوسع أعمالهم، لأن التأمين يعمل على توفير الإنتاج المؤقت أو الدائم دون انقطاع، ومن ثم يجنب الشركة من الخسارة أو الإفلاس بفضل التعويضات التي تدفع لها في حالة تحقق الخطر، كما يعتبر التأمين من بين الآليات القليلة التي تعمل على توزيع المخاطر خلال فترات محددة.
- **توفير المعلومات:** تعمل هذه الوظيفة على الاختيار الأمثل والأفضل للقرارات من حيث حجم المخاطرة والعائد المتوقع وذلك بفضل المعلومات التي يقدمها المؤمن، ويمكن أن تؤدي هذه الميزة إلى اقتصاديات إنتاجية كثيرة ومخاطر قليلة، حيث أن شركة التأمين توفر معلومات عن أسباب الحوادث، ومستوى أقساط التأمين التي تعتبر مؤشرا على المخاطر الحالية، وإمكانية التنبؤ بالخسارة أي احتمال وقوع الحادث، التي تعمل على التقليل من حالة عدم اليقين.
- **دعم الأسواق المالية:** تساهم شركات التأمين في تطوير سوق رأس المال لكونها تعمل كمستثمر لها، وهذا بفضل الكم الهائل من الأصول التي تتجمع لديها من الأقساط، يساعد سوق التأمين على تعبئة المدخرات الوطنية وتضييق الفجوة الاستثمارية في الاقتصاديات الناشئة، حيث أن شركات التأمين تقوم بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمقترضين، بهذه الطريقة تعمل آلية التأمين على إضافة العمق المالي إلى الاقتصاد وذلك من خلال توجيه المدخرات إلى استثمارات في سوق الأسهم وسندات الشركات والعقارات، وبالتالي تحويل رأس المال الغير المنتج إلى رأس مال أكثر ديناميكية وإنتاجية على المدى البعيد.

¹ بالي مصعب، "مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017/2018، ص 55-56.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بقطاع التأمين.

- تخفيف العبء المالي: يمكن لقطاع التأمين القوي أن يخفف الثقل على ميزانية الحكومة، مثلاً من خلال تأمينات الحياة التي تلعب دوراً هاماً في التخطيط الشخصي للتأمين الصحي وتأمين التقاعد والوفاء، مما يقلص من حجم الطلب على برامج الضمان الاجتماعي والصحة الحكومية.
- يساهم التأمين إلى الربط والتقارب بين الدول: تتجلى أهمية التأمين للنمو الاقتصادي في مجالات المعاملات الدولية، التي تظهر في المبادلات بين الشعوب، حيث يسمح للمستثمرين الأجانب والموردين القيام بعمليات استثمارية أو تجارية في كل أنحاء الحدود، وإن حصل أي خطر هناك مؤسسات ضمان على المستوى الدولي والوطني التي تقوم بتقدير وتغطية جميع أنواع الخسائر في مجال المبادلات الدولية.¹

¹ زهيرة بن خضرة، "دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، 2018، ص 55، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/24، على الساعة 15:46.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول تطرقنا إلى أهم الجوانب النظرية للنمو الاقتصادي وصولاً إلى علاقته بقطاع التأمين الذي يعد محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره قطاع حيوي يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأي دول، فالنمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في الدخل الوطني للبلد مما يقابله الزيادة في الدخل الفردي لفترة زمنية معينة، وكأي اقتصاد يتعرض الى بعض العوائق التي يجب على الدولة تخطيها بذكاء، والتحديات التي يجب على الدولة القيام بها لتحقيق الأهداف المرجوة والسعي نحو الافضل.

الفصل الثاني:

دراسة حالة شركات

التأمين الجزائرية.

مقدمة الفصل:

تهدف فكرة التأمين إلى الاحتياط والحذر من حوادث المستقبل وتفادي الخسائر المادية المتوقعة التي تسببها الكوارث والحوادث المستقبلية التي لا يمكن للإنسان أن يدفعها ويحدد مقدارها والنتائج المترتبة عليها، وقد تعددت شركات التأمين تبعا لنوع الحوادث والاختلافات المنتظر وقوعها، فتعتبر إحدى صور المؤسسات المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما تشغل حيزا كبيرا في النشاط الاقتصادي للبلاد وذلك عن طريق استثمار مدخرات الافراد المؤمن لهم في أوجه استثمارات وطنية لتحقيق الأهداف المرجوة وحماية الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى أربع مباحث نبين فيها ما يلي:

✓ ماهية شركات التأمين.

✓ تحليل قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).

✓ تقييم ومدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري للفترة (2019/2015).

✓ معوقات قطاع التأمين الجزائري وسبل تفعيل مساهمته في الاقتصاد.

المبحث الأول: ماهية شركات التأمين.

لدى شركات التأمين أهمية بالغة لبلوغ النمو الاقتصادي لبلد ما، وذلك من خلال تجميع رؤوس الأموال واستثمارها في مختلف نشاطات الاقتصاد، وفي هذا المبحث نبرز أهم المفاهيم المتعلقة بشركات التأمين وخصائصها وكذا ذكر شركات التأمين الموجودة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص شركات التأمين.

أولاً: مفهوم شركات التأمين.

لقد تعددت المفاهيم المقدمة لشركات التأمين نوضح منها ما يلي:

المفهوم الأول: شركات التأمين هي "شركات تمثل نوعاً من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات تأمينية لمن يطلبها ويحتاجها مقابل تحصيل الأموال من المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه إما بطريقة مباشرة كالتأمين على الحياة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال دفع أقساط تأمين ودفع قيمة التأمين في حال تحقق الخطر المؤمن ضده".¹

المفهوم الثاني: شركات التأمين هي "الشركات التي تقدم خدمات تأمينية تهدف إلى تعويض المؤمن له عن المخاطر التي يتعرض لها، بمقابل دفع المؤمن له أقساط التأمين في مواعيدها كما هو محدد في عقد التأمين. كما أن قيمة التعويض تختلف باختلاف نوع التأمين، ففي التأمين على الحياة تكون قيمة التأمين حسب رغبة المؤمن له، أما في حالة التأمينات العامة فالتعويض يكون حسب قيمة الخسائر ومضمون العقد".²

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2003، ص 189.

² الأمير إبراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد، " الأنظمة المحاسبية المتخصصة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 277.

المفهوم الثالث: شركات التأمين هي "الشركات التي تقوم بمجموعة من العمليات في سبيل الوفاء بمتطلبات المؤمن لهم والتمتع بسمعة طيبة في سوق التأمين والمحافظة على الاستمرارية والقدرة على المنافسة مع الشركات الأخرى، مع استثمار الأموال المتراكمة لديها في مشاريع طويلة الأمد".¹

المفهوم الرابع: شركات التأمين هي "هيئات تتمثل في المؤمنين الذين يأخذون على عاتقهم مسؤولية تقديم الخدمات التأمينية للأفراد والمؤسسات، حيث تتولى هذه الهيئات دفع مبلغ التأمين أو التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده".²

المفهوم الخامس: شركات التأمين هي "مؤسسة تجارية تهدف إلى الربح من خلال تجميع أقساط المؤمن عليهم واستثمارها في أوجه حددها القانون، لتكون مضمونة بغرض توفير الأموال المستحقة لدفع التعويضات للمؤمن لهم وتحقيق ربح مناسب".³

ومن خلال استعراض المفاهيم السابقة نستخلص مفهوماً شاملاً لشركات التأمين، "هي مؤسسات مالية تهدف إلى الربح، تعمل على تقديم خدمات تأمينية مقابل تلقيها أقساط من المؤمن لهم، وفي حالة تحقق الخطر المتفق عليه في العقد تقوم الشركة بالتعويض لهم، كما أنها تقوم باستثمار الأموال المدخرة في مشاريع اقتصادية".

¹ ثناء محمد طعيمه، "محاسبة شركات التأمين"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، 2002، ص 06.

² مليكة محديد، "التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية"، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 32.

³ محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة، "محاسبة المؤسسات المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 278.

ثانياً: خصائص شركات التأمين.

تتميز شركات التأمين بخصائص تتميز بها عن باقي الشركات الاقتصادية الأخرى، نذكر منها ما يلي:¹

- تتميز شركات التأمين بالثقة المالية العالية، كونها تقدم خدمة تأمينية مستقبلية بدون ضمان أو رهن حالي.
- تعتبر سلعة التأمين بأنها خدمة مؤجلة إلى حين وقوع الخطر المؤمن ضده.
- أسعار خدمات التأمين لا تخضع إلى قانون العرض والطلب، وإنما إلى خبرة فنية خاصة بعمليات التأمين.
- تتميز شركات التأمين بالرقابة من طرف الوزير المكلف المالية الذي يتصرف بواسطة الهيكل التأميني المتكون من المحافظون والمراقبون والمجلس الوطني للتأمينات.
- تستثمر شركات التأمين الأموال التي تملكها بما هو محدد قانوناً، لأن شركات التأمين لها قدرة محدودة في مجال الاستثمار للنشاط الاقتصادي عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- كافة شركات التأمين لها فروع تأمينية مختلفة كفروع تأمينات الحياة، تأمينات الممتلكات، تأمينات المسؤولية المدنية... الخ.

المطلب الثاني: تقديم الشركة الوطنية للتأمينات (SAA).

في هذا المطلب نحاول أخذ لمحة عن الشركة المستقبلية ألا وهي الشركة الوطنية للتأمين (SAA) وفق ما يلي:

قبل الشروع على تقديم تعريف لها نحاول تقديم لمحة تاريخية كما يلي:

¹ ملكة محديد، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

1. نشأة الشركة الوطنية للتأمين (SAA):

تم تأسيس الشركة الوطنية للتأمين في 12 جانفي 1963، حيث كانت شركة برأس مال مختلط جزائري مصري نسبة 61% جزائرية، 39% مصرية، وبعد 03 سنوات أي في 27 ماي 1966 ثم إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين بموجب مرسوم رقم 66-127 بموجب الامر رقم 66-129 الذي أدى إلى تأميم الشركة حيث أصبحت 100% جزائرية، وفي سنة 1976 أصبحت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) متخصصة في فرع المخاطر البسيطة، مع تطوير عروض مكيفة للأفراد المهنيين والسلطات والمؤسسات المحلية على قطاع الصحة من خلال قرار رقم 82 المؤرخ في 21 ماي 1975، ومن سنة 1989 إلى 1997 قدر رأسمالها ب 80.000,000 دج مع توسيع مجال نشاطها لتشمل المخاطر الصناعية والهندسة والنقل والمخاطر الزراعية والتأمين على أشخاص، وفي سنة 1995 ثم التوسع وفتح أسواق أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، وإنشاء أدوات مراقبة للسوق ولجنة الإشراف على التأمين كما تم إعادة تصميم شبكة التنظيم من خلال مكافآت الوكالات المباشرة على أساس آدائها التشغيلي وذلك سنة 1997.¹

ومن سنة 2010 إلى 2020، ثم في هذه المرحلة فصل التأمين الشخصي عن التأمين على الأضرار وارتفاع رأس مال الشركة إلى 20 مليار دج وفي سنة 2015 تم إطلاق برنامج (Network Makeover) وتم الوصول الى رأسمال يقدر ب 30 مليار دج مع توقيع اتفاقية الشراكة وإطلاق مكاتب الاكتتاب في صالات عرض رينو، حيث تم التوقيع مع الشركة (MERILCO) لمكافحة الاحتيال لفرع السيارات، وفي سنة 2020 حققت الشركة نتائج إيجابية بالرغم من جائحة الأزمة الاقتصادية التي عرفها البلاء، كما عملت على تسريع تحولها من

¹ www.saa.dz, Consulté le 19/05/2022, à 10:00.

خلال تحديث عملياتها الادارية، ورفع مستوى عروض منتجاتها والبدئ في تحسين خدمات العملاء¹

2. تعريف الشركة الوطنية للتأمين (SAA).

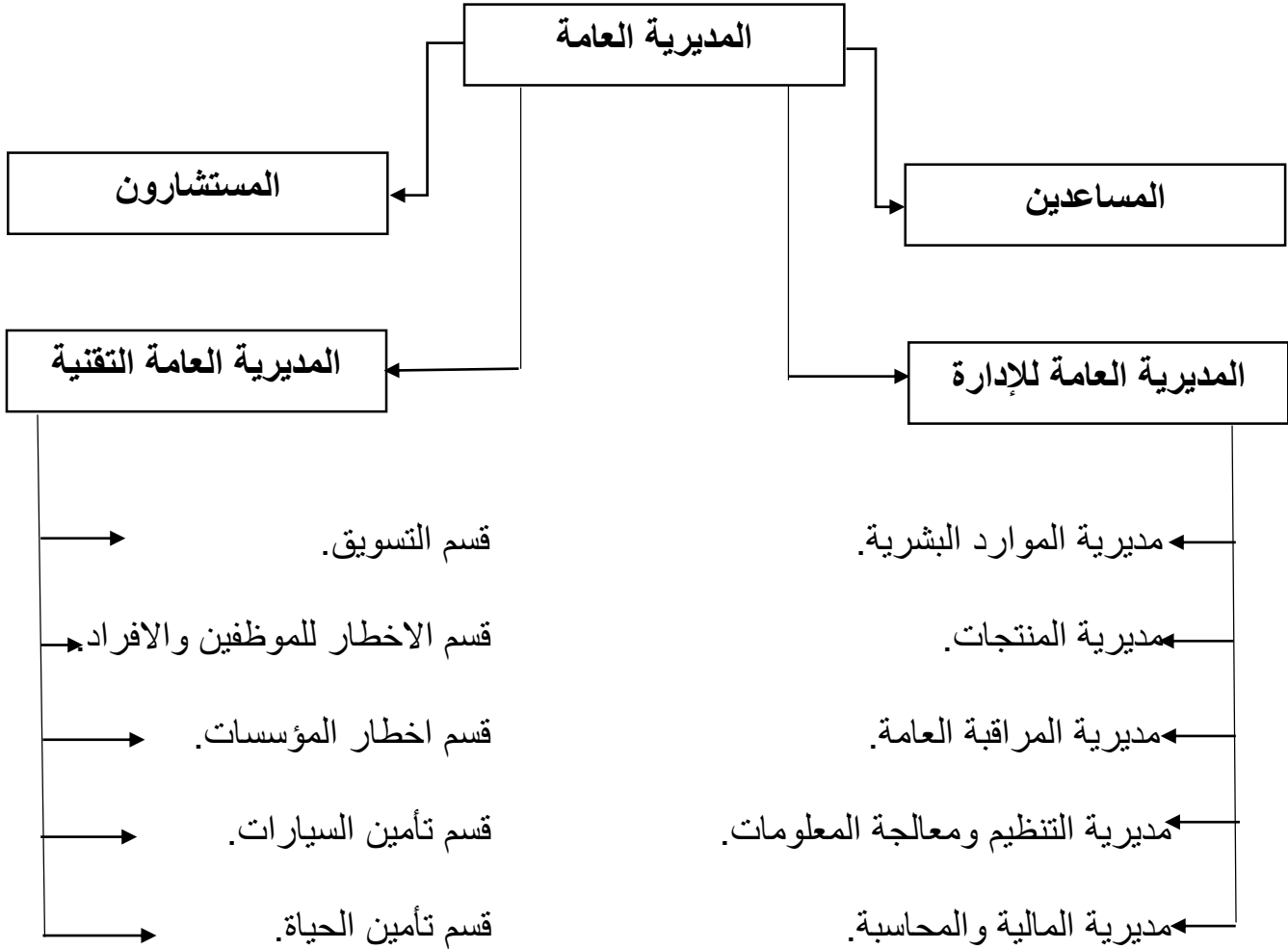
الشركة الوطنية للتأمين (SAA) هي شركة مساهمة برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري، مقرها الرئيسي حي 234 قطعة المنطقة التجارية باب الزوار الجزائر العاصمة، وتتكون الشركة الوطنية للتأمين من 24 مديرية جهوية، 520 وكالة مباشرة، وتحتوي على 3321 عامل، ومركزين للتمويل، مركز للطباعة، مركز للأرشيف، ومقر مكلف بالدراسات حول مخططات التنمية والإنتاج.²

¹ التقرير السنوي مقدم من طرف مدير وكالة برج منايل (SAA).

² سامي بوحجيلا، ابراهيم فلوري، " المعالجة المحاسبية في شركات التأمين " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، الجزائر، 2018/2017، ص 75.

3. الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA.

الشكل 07: الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للتأمين SAA.



المصدر: بلجودي الجمعي، "أثر التسويق في تحسين الميزة التنافسية لشركات التأمين وإعادة التأمين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013، ص99.

4. مهام الشركة الوطنية للتأمين (SAA).

للشركة الوطنية للتأمين (SAA) عدة مهام نذكر منها ما يلي:¹

- تسيير ومراقبة المعطيات الحديثة للسوق الوطنية والدولية والسعي إلى رفع حصتها السوقية.
- العمل على حسن تسيير الموارد المالية.
- السعي نحو توسيع نطاق شبكتها المختلطة بإنشاء وكالات جديدة عبر كافة التراب الوطني.
- القيام بتخفيض أعباء الموظفين لتسيير محفظة الوكالات للعمال.
- العمل على التسيير الجيد للموظفين عن طريق الدورات التكوينية.
- السعي نحو اقتناء البرامج الحديثة المتعلقة بتسيير المخزون للأملاك المنقولة وغير المنقولة وأملاك المؤسسة.
- السعي نحو المحافظة والرفع من رقم أعمالها للبقاء في الصدارة في السوق التأميني.

المطلب الثالث: الشركات الجزائرية الأخرى للتأمين.

للتأمين الجزائري العديد من الشركات نصنفها إلى عنصرين يتمثلان في شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين على الأشخاص.

أولاً: شركات التأمين على الأضرار:

تتكون شركات التأمين على الأضرار من 13 شركة منها 04 شركات عمومية، 06 شركات خاصة، تعاوضيتين، وشركة واحدة مختلطة كما يلي:

1. الشركات العمومية للتأمين: وهي أربعة شركات نصنفها كما يلي:

¹ عمر موساوي، "محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 136-137.

أ. الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR):¹

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR أقدم شركة جزائرية تم انشاؤها بعد الاستقلال سنة 1963، حيث أنها مسؤولة عن التمويل القانوني وذلك للسيطرة على سوق التأمين من طرف الدولة الجزائرية، ثم تم تحديد المراحل المهمة لإعادة هيكلة السوق الجزائرية الاحتكار، تفعيل الشبكة، التخصص، انشاء (Compagnie Centrale de Réassurance (CAAR) وانشاء (Compagnie Algérienne des Assurances (CAAT)، فالتخصص الرئيسي والاساسي الذي تخصصت فيه (CAAR) هو ادارة المخاطر الصناعية.

ومن المهام التي تتولاها (CAAR) نذكر ما يلي:

- السعي نحو رفع التخصص مع التأثير المباشر للمنافسة بين مختلف المشتغلين.
- تحرير النشاط والفرص المتاحة للقطاع بكل ما يتعلق في قطاع التأمين.
- انعزال الدولة من إدارة الشركات العامة.
- تقدم الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين تعويض لقيامها بجميع عمليات التأمين وعمليات إعادة التأمين بأمر من وزارة المالية.
- وفي سنة 2011 تطور قطاع التأمين مع القانون 06-04 الذي منح فترة خمس سنوات وذلك لعزل وفصل التأمين على الأشخاص عن التأمين على الأضرار، وبالتالي ظهور ضمانات (CAARAMA) برأسمال مليار دينار جزائري حيث تمت الموافقة على الشركة التابعة في 09 مارس 2011.

ب. الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تم التطرق إليها في المطلب الثاني.

¹ www.caar.dz , Consulté le 19/05/2022, à 12 :43.

ت. الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT):

في 30 أبريل 1985 تم إنشاء الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل، وبشرت نشاطها في جانفي 1986 باحتكار الدولة لعمليات التأمين وتخصص الشركة، فتمت الموافقة على الشركة (CAAT) للقيام بنشاط ذو فرع واحد ألا وهو التأمين البحري والجوي والنقل البري، وإثر ظهور الإصلاحات ثم تحويل (CAAT) إلى شركة اقتصادية عامة في أكتوبر 1989 ذات اسهم (EPE-SPA)، ثم رفع التخصيص وفق لأمر 95-07 المؤرخ في 1995 وأصبحت الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) برأسمال 06 مليار دج، بحيث تتمثل مهمة (CAAT) في دعم النمو الاقتصادي عن طريق حماية الشركات والأفراد من المخاطر القابلة للتأمين بأعلى جودة للخدمة وبأحسن الاسعار.¹

ث. الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات (CASH Assurances):

تأسست الشركة الجزائرية لتأمين المحروقات عام 1996 وفق المرسوم 95-07، وبشرت العمل في 1999، وهي شركة تأمين ضد الأضرار، المساهم الأكبر منها هي سوناطراك (SONATRACH) التي أصبحت تستحوذ على 82% من رأسمال الشركة، يقدر رقم أعمالها حاليا ب 11,76 مليار دينار جزائري، حيث تقوم (CASH) بتغطية المخاطر بدرجة عالية من التقنية وثاني أكبر شركة جزائرية في تغطية مخاطر الأعمال والمخاطر المتعلقة بالنقل، بالإضافة إلى تغطية المخاطر المتعلقة بالمهن الحرة والأفراد.²

2. الشركات الخاصة للتأمين: وهي ستة شركات نذكرها فيما يلي:**أ. الجزائرية للتأمينات (2A):**

تأسست بتاريخ 25 جانفي 1995 وفق إطار التعليمات رقم 95-07، ومنحها الصلاحية بالقيام بأنشطة التأمين في جميع الفروع وإعادة التأمين، بحيث تعتبر الشركة الوحيدة التي

¹ www.caat.dz, Consulté le 20/05/2022, à 09 :10.

² www.cash-assurances.dz, Consulté le 20/05/2022, à 10 :30.

أنشأت نظام إدارة جودة معتمدا على ISO 9001، وتم تغيير هويتها من (2A) إلى (gig Algeria) في 2021/03/02، فتشتهر شبكة (gig Algeria) بجديتها وخبرتها واحترافها، حيث بلغ رقم أعمالها سنة 2018 إلى 03,849 مليار دينار جزائري.¹

ب. ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين (TRUST Algérie):²

ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين هي شركة مساهمة أنشأت سنة 1997 في إطار الأمر 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995، باشرت ممارسة نشاطها في 25 فيفري 1998 كأول شركة خاصة جزائرية وذلك بعد الحصول على الموافقة في 18 نوفمبر 1997، حيث تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، ولديها قاعدة مساهمين تتكون من 100% من المستثمرين الأجانب بعد استرداد أسهم (CAAR) و (CCR) في عام 2007، وتم توزيعها على النحو التالي:

- الثقة الدولية 77,5%.
- قطر للتأمين العام 22,5%.
- يقدر رأسمالها حاليا ب 3,547 مليار دينار جزائري.
- ج. الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR):**

تم الموافقة عليها من طرف الوزارة المالية بتاريخ 1998/08/05، لإجراء جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين وهذا وفقا لأحكام المرسوم 95-07 المؤرخ في 1995/01/25، ثم تخصصت في التأمين على الأضرار عن طريق بيع فرع التأمين الشخصي إلى فرعها الفرعي (MACIR VIE) الذي تم إنشاؤها عام 2011 طبقا لمبدأ الفصل بين التأمين الشخصي والتأمين ضد الأضرار المنصوص عليه في القانون 06-04 بتاريخ 2006/02/02 الذي

¹ www.gig.dz, Consulté le 20/05/2022, à 11:07.

² www.trust-dz.com, Consulté le 20/05/2022, à 12:13.

يعدل ويكمل الأمر 95-07 المتعلقة بالتأمين، فيقدر رأسمالها 10 مليار دينار جزائري حاليا وهو مملوك للخواص بنسبة 100%¹.

د. شركة سلامة للتأمين (Salama Assurances):²

تتواجد شركة سلامة منذ سنة 2000، تقوم بجميع عمليات التأمين ضد الأضرار، حيث تبلغ استثماراتها 06 مليار دينار جزائري، عبارة عن أصول و3,5 مليار دينار جزائري استثمارات مالية، ومن الخصائص التي تميز بها ما يلي:

- هي الشركة الوحيدة التكافلية في الجزائر وتعتبر جزء من مجموعة دولية مدرجة في بورصة دبي (Salama-IAIC) تتكون محفظتها من 75% من خلال التأمين الشخصي و25% عن طريق التأمين التجاري.
- تقدم لزمائنها منتجات مبتكرة.
- تعتبر كأول شركة في السوق تستثمر في إنشاء شبكة محلية جديدة تتكون من مستشارين متخصصين في بيع منتجات التأمين على الممتلكات والتأمين ضد الحوادث.
- تمنح الشركة منتج تأمين جديد لمساعدة السيارات من خلال شراكة مع (MAPFPE ASSISTANCE).

هـ. العامة للتأمينات المتوسطة (GAM):³

تمت الموافقة على الشركة في 08/07/2001، من قبل وزارة المالية، وهي شركة مساهمة برأسمال قدره 02,090 مليار دينار جزائري، وفي شهر أوت 2007 تم الاستحواذ على الشركة من قبل مجموعة الاستثمار الأمريكية (ECP) (EMERGING CAPITALE PARTNERS)

¹ www.laciar.com, Consulté le 20 /05/2022, 13 :09.

² www.salama-assurances.dz, Consulté le 20/05/2022, 14 :30.

³ www.gam.dz, Consulté le 20/05/2022, à 16 :50.

و. شركة أليانس للتأمينات (Alliance Assurances):

هي أول شركة خاصة مدرجة في بورصة الجزائر، أنشأت سنة 2004، تمارس كل عمليات التأمين وإعادة التأمين هدفها الرئيسي أن تصبح المؤمن الأفضل لدى الجزائريين بما أنها قوة اقتصادية فعالة، قدر رقم أعمالها في سنة 2018 ب 5,002 مليار دينار جزائري.¹

3. تعاضديتين للتأمين على الأضرار: تتمثل في:**أ. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):**

لقد تم تنظيم التبادلية الزراعية في صندوق وطني وصندوق إقليمي بموجب المرسوم 64-72 بتاريخ 1972/12/02، وهي نتيجة إعادة توحيد الصناديق الثلاثة العاملة منذ عام 1972، وهو صندوق إعادة التأمين المركزي للتعاضديات الزراعية (CCRMA) والصندوق المركزي للمشاركين الاجتماعيين الزراعيين (CCMSA) وصندوق المعاشات الزراعية المشترك (CMAR)، هدفها حماية السلع والأشخاص في العالم الريفي والأنشطة المتعلقة بالزراعة، التقاعد، والضمان الاجتماعي الزراعي.²

ب. التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC):

تم إنشاؤها في 29 ديسمبر 1964،³ غير أن صلاحيتها انتهت في 16 ماي 2017، سيتم الشروع في تجديد الموافقة على (MAATEC) بعد تقييم دقيق لوضع (MAATEC)، وبعد التنفيذ الفعال للحكم الصادر عن المحكمة الإدارية في الجزائر العاصمة بتاريخ 2017/04/24، الذي يأمر بتسليم المسؤولية إلى مسؤول مؤقت غير أنه تم إلغاء هذا القرار ريثما يتم تجديد هذه الموافقة وفق المادة 204 من الأمر رقم 95-07، ومنه أي شخص يكتتب

¹ www.alliance-assurances.com.dz, Consulté le 20/05/2022, à 17 :12.

² www.cnma.dz, Consulté le 20/05/2022, à 18 :20.

³ www.cna.dz, Consulté le 20/05/2022, à 18 :50.

باسم أو نيابة عن (MAATEC) يتعرض لعقوبات الاحتيال المنصوص عليها في المادة 372 من قانون العقوبات.¹

4. شركة واحدة مختلطة للتأمين على الأضرار:

• أكسا الجزائر على الأضرار – (AXA Assurances Algérie Dommage) :

إبتدأ نشاط أكسا التجاري في الجزائر في نوفمبر 2011 مشتركة مع الصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بنسبة 36% والبنك الخارجي (BEA) بنسبة 15% و 49% ل (AXA) الفرنسية، كجزء من هذه الشراكة، هدفها تحقيق النمو الاقتصادي، وترتبط (AXA) بتأسيس شركتين للتأمين تولت إدارتهما: أكسا للتأمين الجيري دوماج برأس مال 3,15 مليار دينار أردني، وأكسا للتأمين في الجزائر برأسمال 2,25 مليار دج.²

ثانيا: شركات التأمين على الاشخاص.

تتكون شركات الاشخاص من إحدى عشر (11) شركة، تنقسم إلى شركتين عموميتين، وشركتين خاصين، وشركة تعاضدية، وثلاث (03) شركات مختلطة، و(03) شركات عمومية متخصصة نوضحها كالاتي:

1. الشركتين العموميتين على الأشخاص: هما

أ. شركة التأمين على الحياة (TALA):

شركة (TAAMINE LIFE ALGERIE)، تم اعتمادها كشركة مساهمة في 09 مارس 2011، برأسمال قدره 01 مليار دج، وهي تابعة لشركة التأمين (CAAT) بنسبة 55 %

¹ www.uar.dz, Consulté le 20/05/2022, à 20 :16.

² www.axa.dz, Consulté le 21/05/2022, à 13 :10 .

وبالشراكة مع بنك (BEA) بنسبة 15% والصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بنسبة 30%،
قدر رقم أعمالها سنة 2018 ب 01,119 مليار دج.¹

ب. كرامة للتأمينات (Caarama Assurances):

وهي شركة مساهمة، تم إنشاؤها سنة 2011، يبلغ رأسمالها 01 مليار دج، في البداية كانت
تابعة ل (CAAR) بنسبة 100% وحاليا تضم (CPA) (Crédit populaire D'Algérie)
كمساهم بنسبة 15% من رأسمالها، كما يقدر رقم أعمالها حاليا ب 1,868 مليار دج.²

2. شركتين خاصتين للتأمين على الأشخاص.

أ. شركة كارديف دزائر (Cardif El Djazair):

تم انشاؤها في 2006/10/11، وهي شركة تأمين متخصصة في التغطية المتعلقة بالائتمانات
والمعاشات الفردية، تتعاون مع (CNEP-BANQUE) و (BNP PARIBAS EL
DJZAIR) وهو أول بنك في السوق الجزائري بترك بصمة ثقة و ضمان مدعومة بسنوات من
الخبرة، يقدر رقم أعمالها ب 02,603 مليار دج.³

ب. شركة مصير للحياة (Macir Vie):

تأسست شركة (Macir Vie) في 11 أوت 2011، وشركة (CIAR) هي المسؤولة عن
إنشائها، وذلك بعد فصل التأمين الشخصي والتأمين ضد الأضرار بفضل مهارات فريق من
ذوي الكفاءة والخبرة، تختص في منح منتجات التأمين عن الأشخاص في مجالات السفر،
الحياة والصحة، وقدر رأسمالها حاليا ب 01,413 مليار دينار جزائري.⁴

¹ بوسطة سمية، "النظام القانوني لشركات التأمين في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أم البواقي،
الجزائر، 20/20/2019، ص 60.

² www.caarama.dz, Consulté le 21/05/2022, à 13 :30.

³ www.cardifeldjazair.dz , Consulté le 21/05/2022, à 16 :09.

⁴ www.macirvie.com/fr, Consulté le 21/05/2022, à 16 :59.

3. تعاضدية واحدة للتأمين على الاشخاص:**• شركة التأمين التعاضدي (Le Mutualiste):**

تم إنشاؤها بتاريخ 05 جانفي 2012، تمت الموافقة عليها وفق أحكام الامر رقم 95-07 الصادر في 25 جانفي 1995 برأسمال قدره 800 مليون دج، تختص بعمليات التأمين الشخصي مع الاشخاص الاعتباريين والطبيين في القطاعات الاقتصادية التي تعنيها، قدر رقم اعمالها سنة 2019 ب 688 مليون دج.¹

4. شركات التأمين على الأشخاص المختلطة:**أ. شركة التأمين والاحتياط والصحة (SAPS):**

وتسمى باسم (AMANA)، وهي شركة ذات أسهم (SPA)، تختص في التأمين على الأشخاص برأسمال يقدر ب 02 مليار دينار جزائري، أنشأت في 10 مارس 2011، لديها شراكة مع شركة التأمين الوطنية (SAA) و (MACIF) وبنك (BADR)، قدر رقم أعمالها ب 2,564 مليار دج.²

ب. أكسا الجزائر للتأمين على الحياة (AXA Assurance Algérie vie):

هي فرع من فروع شركة (AXA) المختص بتأمينات الأشخاص، وهي شركة مساهمة، تم اعتمادها في نوفمبر 2011، رأسمالها مقسم على ثلاث مشتركين، 36% ل (BEA)، 15% ل (FNI)، 49% ل (AXA)، قدر رقم أعمالها 2,25 مليار دينار جزائري.³

¹ www.cna.dz, Consulté le 21/05/2022, à 17 :43.

² www.amana.dz, Consulté le 22/05/2022, à 20 :15.

³ www.axa.dz, Consulté le 22/05/2022, à 21 :03 .

ج. الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة) (AGLIC):

هي الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة، اسمها التجاري (L'Algérienne Vie)، متخصصة في توزيع وتسويق منتجات التأمين الشخصي، تمت الموافقة عليها وإنشائها في سنة 2015، وذلك بعد شراكة استراتيجية تجمع بين الخبرة الدولية للمجموعة الكويتية الخليجية للتأمين (gig)، والمعرفة في السوق من خلال (Cash Assurance)، والجذور الإقليمية المثبتة للبنك الوطني الجزائري (BNA)، قدر رقم أعمالها 1,302 مليار دينار جزائري.¹

5. الشركات العمومية المتخصصة بالتأمين على الأشخاص: وهي ثلاث شركات، نوضحها كالآتي:

أ. الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR):

هي شركة مساهمة برأسمال قدره 25 مليار دينار جزائري مملوكة للدولة الجزائرية، تم إنشائها سنة 1973، تقدم قدراتها في مختلف فروع إعادة التأمين لعملائها المحليين والدوليين، كما أن قانون الحقوق المدنية يركز على التأمين ضد الكوارث الطبيعية بضمان الدولة من خلال إعادة تأمين جميع شركات التأمين في السوق الجزائرية، يقدر رقم أعمالها ب 32,33 مليار دينار جزائري.²

ب. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

تم انشاؤها بتاريخ 1996/01/10، بموجب الأمر 96-06 المؤرخ في 1996/10/10، التي تنص على تأمين الصادرات، مهمتها تشجيع وتعزيز الصادرات الجزائرية في السوق الجزائرية خارج المحروقات وضمان المبيعات بالائتمان لصالح الاقتصاديين النشطين في السوق الوطنية، يقدر رأسمالها ب 03 ملايين دينار جزائري مقسمة بالتساوي مع مساهمتها العشرة

¹ www.lalgeriennevie.dz, Consulté le 23/05/2022, à 10 :45.

² www.ccr.com, Consulté le 23/05/2022, à 11 :30.

وهم: خمس بنوك عمومية هي (BADR) - (BEA) - (BDL) - (BNA) - (CPA)، وخمس شركات تأمين عمومية هي (CAAR) - (CAAT) - (CCR) - (CNMA) - (SAA)، وكل مساهم لديه حصة تقدر ب 10%، ويقدر رقم أعمالها ب 24 مليار دينار جزائري.¹

ج. شبكة ضمان القرض العقاري (SGCI):

تم إنشاؤها سنة 1997، وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم (SPA)، برأسمال 2 مليار دينار جزائري، وهي شركة تضمن البنوك ضد الإفلاس الدائم لعملائها الذين استفادوا من قروض الرهن العقاري الذي يوفر تغطية لمخاطر إفلاس المقرض مقابل دفع قسط تأمين محسوب وفقا لنسبة القرض على القيمة التي تعكس مستوى المخاطر التي يتكبدها البنك المقرض، ويقدر رقم أعمالها سنة 2018، ب 60 مليون دينار جزائري.²

¹ www.cagex.dz, Consulté le 23 /05/2022, à 13 :17.

² www.sgci.dz, Consulté le 23/05/2022, à 14 :40.

المبحث الثاني: تحليل قطاع التأمين بالجزائر.

في هذا المبحث سوف نقوم بإبراز نشاط شركات التأمين والمتعاملين فيها وكذا أهم التطورات التي تطرأ عليها من حيث الإنتاج والتعويضات.

المطلب الأول: المتدخلون في سوق التأمين الجزائري.

بالإضافة إلى عارضي وطالبي التأمين في السوق التأميني ألا وهما شركات التأمين والمؤمن لهم، يوجد أطراف أخرى تعمل في قطاع التأمين نوضحها كما يلي:

أولاً: وسطاء التأمين: لدى شركات التأمين وسطاء تتعامل معها في السوق التأميني، وهم الوكلاء والسماصرة كما يلي:

1. الوكيل العام للتأمين:

تم تعريف المشرع الجزائري الوكيل العام للتأمين بموجب المادة 253 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، باعتباره شخصاً طبيعياً يمثل الشركة أو عدة شركات للتأمين وذلك عن طريق عقد الذي يتضمن اعتماده بهذه الصفة، فيجب على هذا الوكيل وضع خبرته وكفاءته لخدمة المؤمن لهم قصد البحث وتسهيل اكتتاب عقود التأمين لحساب موكله هذا من جهة، ومن جهة أخرى يضع خدماته الشخصية وخدمات الوكالة العامة تحت تصرف موكله بالنسبة للعقود التي توكل له اكتتابها وإدارتها.¹

2. سمسار التأمين:

يعتبر المشرع الجزائري سمسار التأمين شخصاً طبيعياً وشخص معنوي عكس الوكيل العام الذي يعتبره شخصاً طبيعياً فقط، بحيث يمارس السمسار مهنته وهي التوسط بين طالبي التأمين

¹ شعلال هاني، طالب كريمة، "النظام القانوني للوكيل العام للتأمين"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية جيجل، الجزائر، 2019، ص 03.

وشركات التأمين بغرض اكتتاب عقد التأمين، حيث يلزمه التشريع بأن يكون الوسيط وكلاء للمؤمن له عكس الوكيل العام الذي يمثل شركة التأمين في عقد التأمين.¹

ثانيا: الاكتواريين: وهو المتعدد المواصفات الاستراتيجية المتخصص في دراسة النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والاحصاء والاقتصاد وحساب الاحتمالات والعلوم المالية، ولُقب بالمهندس المالي ومهندس الرياضيات الاجتماعية، إذ يقوم بتطبيق المعرفة بالرياضيات والاحصاء والشؤون المالية لتكوين أنظمة المعاشات وتنفيذها والتأمين الاجتماعي الصحي والتأمين ضد الكوارث والاختطاف، فيقوم بتحليل الإحصاءات ويطبق المبادئ الإحصائية والرياضية لإعداد جداول الاحتمالات المتعلقة بالمخاطر والوفيات والحوادث والأمراض وكذلك العجز والبطالة والتقاعد، فيعمل على حساب أقساط التأمين وكذا معدلات الاسهامات المالية المطلوبة. ويحسب القيمة التنازلية لوثائق التأمين التي تنتهي قبل انقضاء فترة التعاقد.²

ثالثا: الخبراء الآخرون: وهم كما يلي:³

1. الخبراء الاستشاريين: وهم الذين يمارسون أعمال الخبرة الاستشارية في مجال التأمين وإعادة التأمين في إدارة وتقييم المخاطر المحققة، والمشاركة في تقييم أصول والتزامات شركات التأمين، وكذا تقييم حقوق والتزامات المؤمن لهم كأساس للتحكيم في المنازعات الخاصة.

¹ معمر حيتالة، "سمسار التأمين في القانون الجزائري"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014، ص 04، 16:00، Consulté le 23/05/2022, www.asjp.cerist.dz

² بغداد امحمد، ضويفي حمزة، "دور الخبير الاكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين"، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021/12/30، ص 222-223.

www.asjp.cerist.dz, Consulté le 23/05/2022, à 17:12.

³ بن يونس زينب، عثمانى عزيزة، "قطاع التأمين في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص 20.

<http://www.dspace.univ-msila.dz>, Consulté le 23/05/2022, à 20:06.

2. خبراء المعاينة وتقدير الأضرار: وهم المتخصصين في الكشف عن الأضرار وتقديرها، ودراسة أسباب حدوثها والمبلغ المستحق لتغطية تلك الأضرار، وتقوم كذلك بتقديم المقترحات من أجل تحسين وسائل الوقاية من الأخطار.

المطلب الثاني: تطورات إنتاج قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).

لقطاع التأمينات أهمية كبيرة في عملية تمويل الاقتصاد الوطني وبلوغ التنمية الاقتصادية لأي بلد، ونوضح في هذا المطلب أهم التطورات التي تتعلق بإنتاج قطاع التأمين بالجزائر حسب الشركات كما يلي:

الجدول رقم: (07): تطورات إنتاج قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

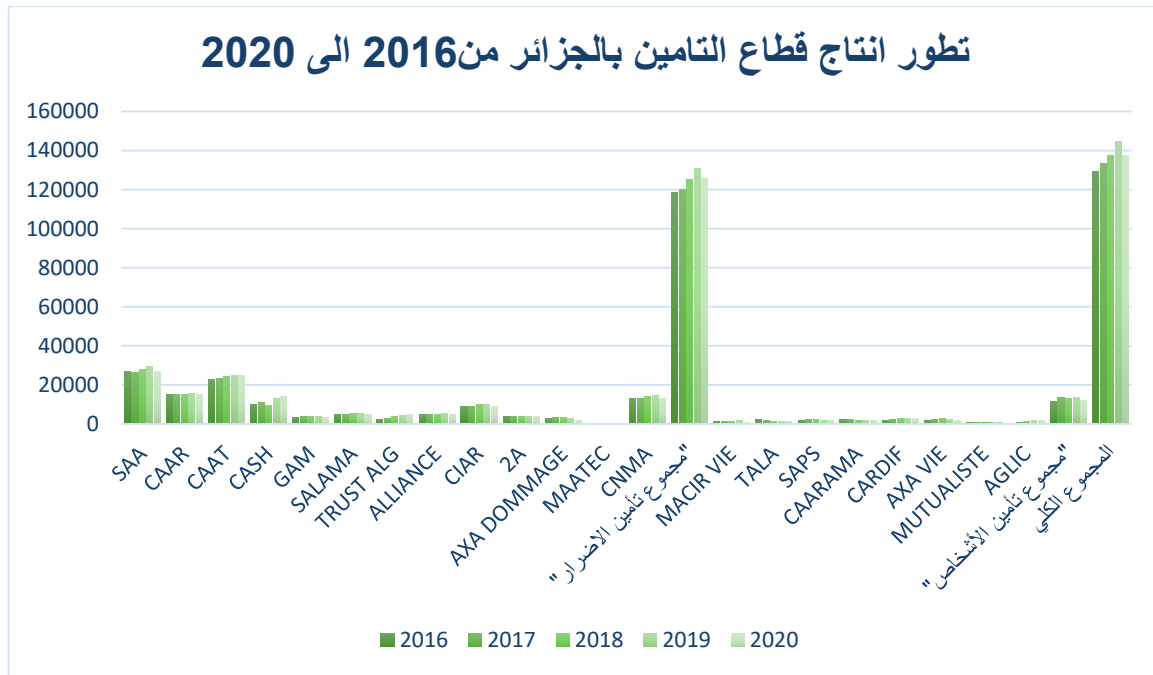
الشركات	2016	2017	2018	2019	2020
SAA	26875	26527	27679	29117	27041
CAAR	15082	15154	15195	15365	14866
CAAT	22615	23128	24126	24589	24751
CASH	9887	10761	9499	12676	14091
GAM	3329	3464	3859	3803	3290
SALAMA	5019	4787	5158	5377	4558
TRUST ALG	2453	2746	3547	4040	4758
ALLIANCE	4565	4802	5002	5201	4728
CIAR	9182	9174	10099	9866	8729
2A	3627	3629	3849	3877	3822

1860	2617	2967	3066	2569	AXA DOMMAGE
0	0	0	0	0	MAATEC
13055	14312	14025	13012	12649	CNMA
125549	130839	125005	120251	118321	"مجموع تأمين الاضرار"
846	1541	1413	1434	1428	MACIR VIE
1170	1117	1119	1850	2191	TALA
1500	1947	2066	2075	1697	SAPS
1557	1869	1695	2129	2069	CAARAMA
2947	2742	2603	2441	1768	CARDIF
1908	2254	2946	2469	1550	AXA VIE
386	467	482	504	507	MUTUALISTE
1692	1675	1302	532	30	AGLIC
12007	13612	12727	13434	11240	"مجموع تأمين الأشخاص"
137556	144451	137732	133685	129561	المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لمديرية التأمينات-وزارة المالية-، (2020/2016)،

ص 08.

الشكل رقم: (08): تطور انتاج قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (08).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ حصص إنتاج شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري المتمثلة في الشركات المتخصصة للتأمين على الأضرار والشركات المتخصصة للتأمين على الأشخاص، حيث نجد أن هناك سيطرة من طرف شركات التأمين على الأضرار مقارنة بشركات التأمين على الأشخاص باستحواذ شركة (SAA) ثم تليها (CAAT) و (CAAR) من حيث أكبر إنتاج على مستوى قطاع التأمينات على الأضرار، ومن أسباب ذلك هيمنة العملاء على تأمين السيارات بكثرة خاصة في شركة (SAA)، أما تدني قيمة التأمين على الأشخاص راجع إلى قلة اهتمام الأفراد بهذا النوع من التأمين سواء لضعف الثقافة التأمينية أو بسبب المعتقدات الدينية، بحيث لاحظنا أن مجموع التأمين على الأضرار في ارتفاع مستمر من 118321 مليون دج إلى غاية 130839 مليون دج في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019، إلا أن شوهد تدني في قيمة الإنتاج في سنة 2020 وذلك راجع إلى بداية تفشي فيروس كورونا الذي تسبب في إعاقه سير واستمرارية قطاع التأمين آنذاك، أما بالنسبة لمجموع

إنتاج التأمين على الأشخاص نرى أنه استمر بالارتفاع من 2016 إلى 2019 أي من 11240 مليون دج إلى 13612 مليون دج، أما في سنة 2020 يوجد تدني وذلك بسبب فيروس كورونا.

المطلب الثالث: تطورات تعويضات قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).

تتمثل التعويضات في الأداءات التي تقدمها شركة التأمين إلى المؤمنين لهم عند وقوع الكارثة، أي عند تحقق الخطر المؤمن منه والتعويض يكون إما نقدي أو عيني.¹

الجدول رقم: (08): تطورات تعويضات قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

الشركات	2016	2017	2018	2019	2020
SAA	16169	15601	15981	16286	12937
CAAR	12358	11622	93323	8382	7959
CAAT	13691	13428	12062	12942	11055
CASH	2425	3450	3454	6216	5339
GAM	1998	1621	2100	2430	1617
SALAMA	2332	2262	2426	2407	2296
TRUST ALG	1338	1143	1270	1563	1362
ALLIANCE	2059	2203	2480	2579	2071
CIAR	5877	5905	5232	5615	4859
2A	1436	1379	1552	1704	1306

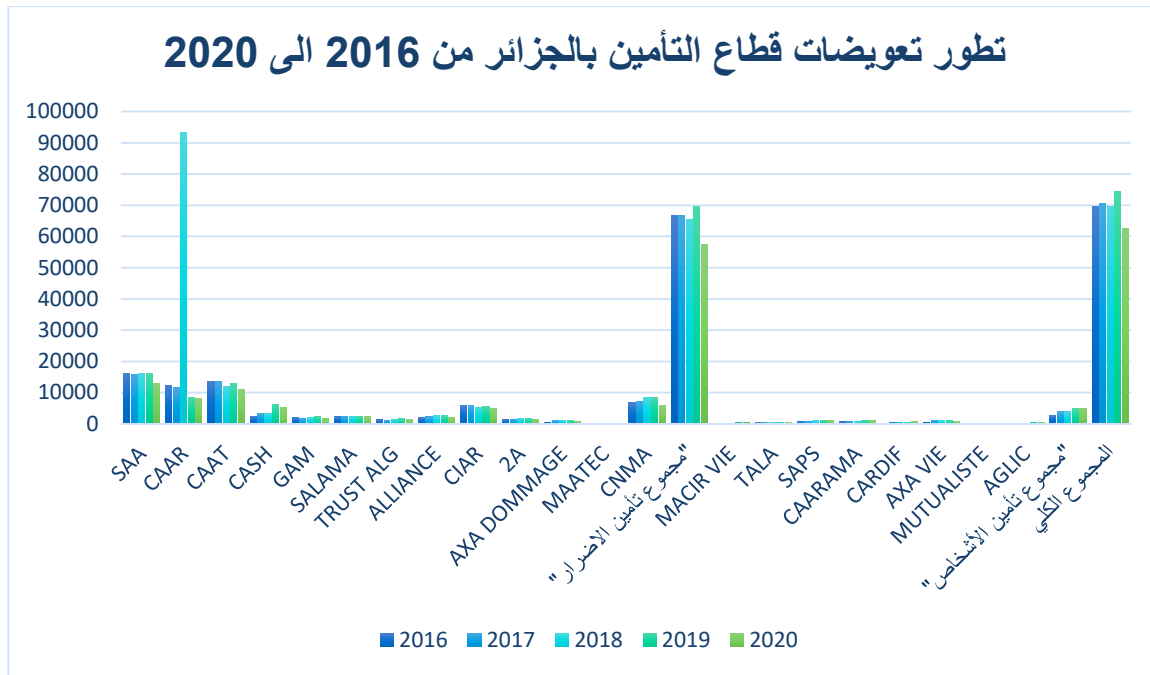
¹ مغني دليلة، "مفاهيم أساسية للتأمين"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، جامعة أدرار، الجزائر، 2013، ص 256، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/28، على الساعة 23:46.

699	1162	1235	1077	362	AXA DOMMAGE
0	0	0	0	0	MAATEC
5978	8350	8472	7139	6802	CNMA
57478	69636	65586	66829	66846	"مجموع تأمين الاضرار"
235	277	186	122	149	MACIR VIE
561	493	544	621	579	TALA
959	1149	991	895	651	SAPS
1003	1101	630	705	809	CAARAMA
761	456	267	249	206	CARDIF
912	1003	1098	1150	266	AXA VIE
71	69	67	53	56	MUTUALISTE
381	361	128	17	0	AGLIC
4883	4908	3911	3812	2716	"مجموع تأمين الأشخاص"
62361	74544	69497	70640	69562	المجموع الكلي

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لمديرية التأمينات-وزارة المالية-، (2020/2016)،

ص 19-20-21.

الشكل رقم: (09): تطور تعويضات قطاع التأمين بالجزائر للفترة (2020/2016).



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (09).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ حصص تعويضات شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري المتمثلة في الشركات المتخصصة للتأمين على الأضرار والشركات المتخصصة للتأمين على الأشخاص، حيث تبين لنا أن هناك هيمنة قوية لتعويضات قطاع التأمين على الأضرار مقارنة بتعويضات شركات التأمين على الأشخاص، بحث نجد (SAA، CAAT، CAAR) على الصدارة، حيث نلاحظ أنه من سنة 2016 إلى 2019 أن تعويضات شركات التأمين على الأضرار في تزايد مستمر أي من 66846 مليون دج إلى 69636 مليون دج، وشرع في الانخفاض في سنة 2020 نظرا لقلّة الأفراد على طلب التأمين ولقلة الحوادث بسبب توقف معظم الأنشطة والحركة وذلك راجع إلى تفشي فيروس كورونا في تلك الفترة، أما بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص نرى أنه ضعيف جدا مقارنة بتعويضات شركات التأمين على الأضرار إلا أنها استمرت التعويضات في التزايد من سنة 2016 إلى 2019 أي من 2716 مليون دج إلى 4908 مليون دج، وانخفض بشكل طفيف في سنة 2020 بمبلغ قيمته 4883

مليون دج بسبب الأحداث التي جرت في تلك السنة، وهذا الانخفاض الطفيف راجع إلى الاستمرار في منح التعويضات بسبب كثرة المتضررين من الفيروس والوفيات.

المبحث الثالث: تقييم ومدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري للفترة (2015/2019).

في هذا المبحث سنبرز أهمية النشاط التأميني للنمو الاقتصادي من حيث اظهر التطورات الهامة التي تحدثت في ال (PIB)، معدل الاختراق والكثافة التأمينية.

المطلب الأول: تطور قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB) بالجزائر للفترة (2015/2019).

تُبرز أهمية نشاط التأمين في اقتصاد الجزائر من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عنه بمعدل الاختراق الذي سنوضح تطوره في المطلب الثاني.

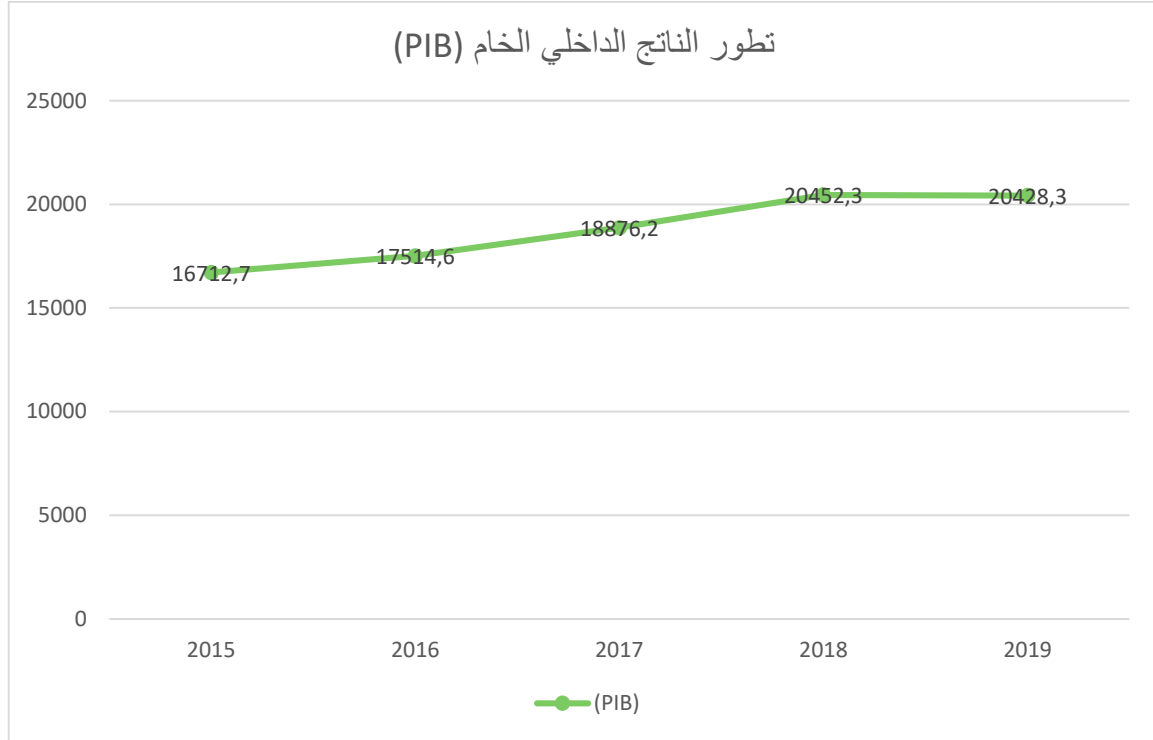
الجدول رقم (09): تطور قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB) بالجزائر للفترة (2015/2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
(PIB)	16712,7	17514,6	18876,2	20452,3	20428,3

المصدر: عيساوي توفيق، قرومي حميد، "دراسة العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2021، ص 718، www.asjp.cerist.dz، شوهدي يوم 2022/05/26، على الساعة 18:30.

الشكل رقم (10): تطور قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB) بالجزائر للفترة (2019/2015):



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (09).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ان: الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2018 شهد تزايد في قيمة الناتج الداخلي الخام (PIB)، حيث قدر ب 16712,7 مليار دج إلى غاية 20452,3 مليار دج، وذلك راجع الى ارتباطه بأسعار النفط، بينما لاحظنا انخفاض طفيف في سنة 2019 من قيمة الناتج الداخلي الخام الذي قدر ب 20428,3 مليار دج بسبب تدني اقبال الأفراد على التأمين ومن أسباب ذلك ضعف الوعي التأميني.

المطلب الثاني: دراسة معدل الاختراق في الجزائر للفترة (2019/2015).

سنبين في هذا المطلب أهم التطورات التي حدثت لمعدل الاختراق في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019، بحيث يتم حسابة بقسمة إنتاج التأمين المحقق في قطاع التأمين (P) على الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$\text{معدل الاختراق} = \frac{P}{PIB}$$

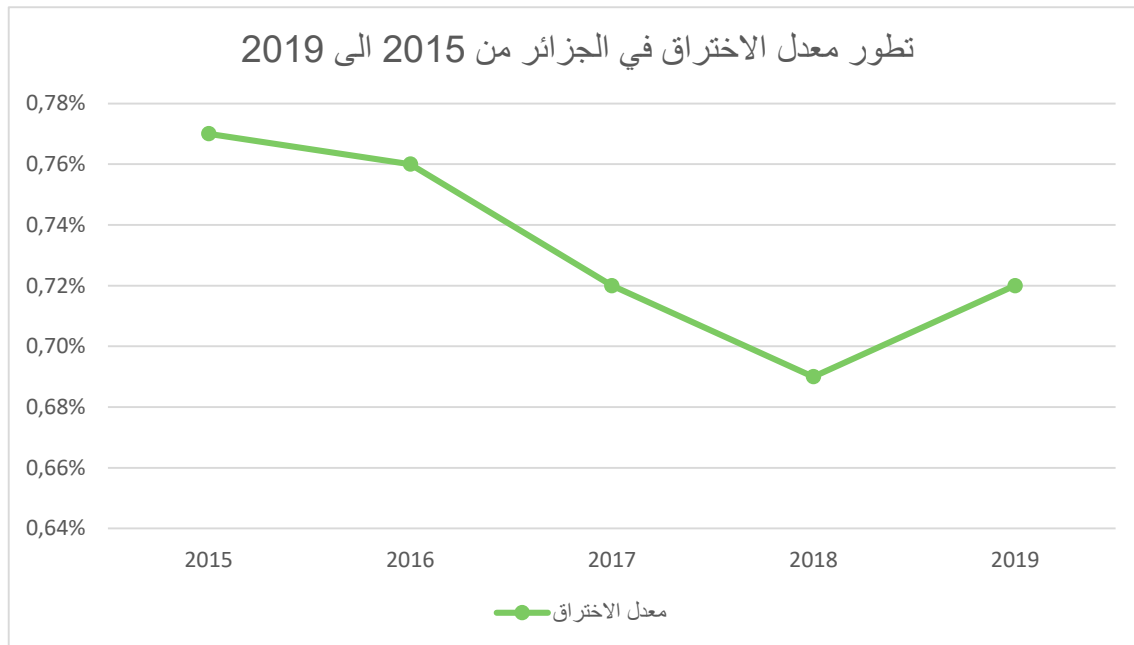
منه:

الجدول رقم (10): تطور معدل الاختراق في الجزائر (2019/2015).

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل الاختراق	%0,77	%0,76	%0,72	%0,69	%0,72

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية www.bdc.dz، شوهذ يوم 2022/05/26، على الساعة 19:12.

الشكل رقم (11): تطور معدل الاختراق في الجزائر (2019/2015):



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (10).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدل الاختراق ضعيف جدا، فهو لم يصل الى 01%، فقد بلغ خلال فترة (2018/2015) تناقص قدر ب 0,77% الى غاية 0,69 % وذلك من خلال أن الأموال التي تحققها شركات التأمين تمثل قيم ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد شهد ارتفاع طفيف في سنة 2019 قدر ب 0,72%، ومع هذا الارتفاع لم يؤثر بما فيه الكفاية على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: دراسة الكثافة التأمينية في الجزائر للفترة (2019/2015).

مؤشر الكثافة التأمينية تعتبر كمقياس لأثر ودور نشاط التأمين في الاقتصاد، بحيث يبين الحصة المخصصة من الدخل لاستهلاك التأمين، أي متوسط ما ينفقه كل فرد للحصول على خدمات التأمين، ويتم حسابه بقسمة مجموع أقساط التأمين على عدد السكان.

$$\text{الكثافة التأمينية} = \frac{\text{مجموع اقساط التأمين}}{\text{عدد السكان}}$$

أي:

وفي الجدول التالي نبين تطور الكثافة التأمينية بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 الى 2019 كما يلي:

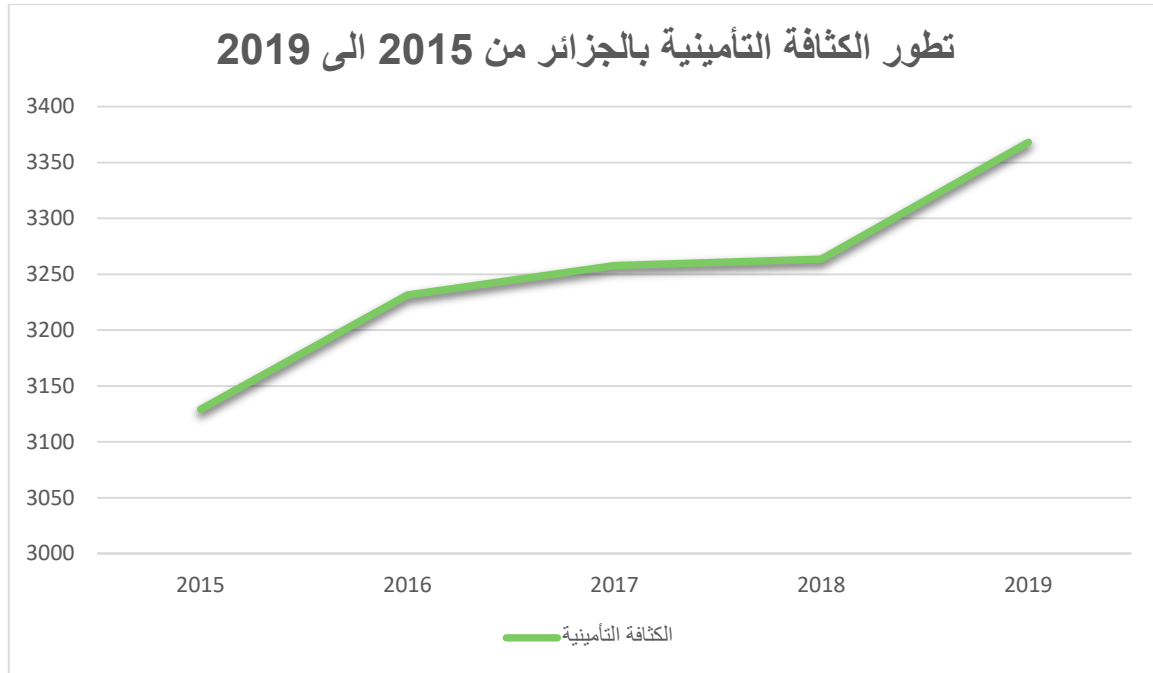
الجدول رقم (11): تطور الكثافة التأمينية بالجزائر من 2015 إلى 2019:

الوحدة: الدينار الجزائري.

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الكثافة التأمينية	3229,09	3231,48	3257,79	3263,61	3368,16

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية، www.bdcs.dz، شهود يوم 2022/05/26، على الساعة 20:00.

الشكل رقم (12): الكثافة التأمينية بالجزائر من 2015 إلى 2019:



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (11).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ من خلال الفترة المدروسة (2019/2015) شهدت ارتفاعا ملحوظا، قدرت ب 3229,09 دينار جزائري إلى غاية 3368,16 دينار جزائري، بسبب وجود إقبال على اقتناء المنتجات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين، فكلما زاد دخل الفرد زاد إنفاقه في منتجات التأمين وبالتالي نمو قطاع التأمين.

المبحث الرابع: معوقات قطاع التأمين الجزائري وسبل تفعيل مساهمته في الاقتصاد.

مهما بلغت محسنات قطاع التأمين توجد هناك معوقات تؤثر على نشاطه وتعرضه إلى بعض الخلل الذي يؤثر على الاستمرارية بشكل جيد والتي سنوضحها في هذا المبحث، بالإضافة إلى الطرق الفعالة التي تحد من هذه المشاكل لبلوغ الأهداف المرجوة.

المطلب الأول: الصعوبات التي تعترض قطاع التأمين الجزائري.

تكمن المشكلة الحقيقية التي تواجه سوق التأمين الوطني في غياب الوعي التأميني لدى الأفراد، مما يؤدي إلى تواجد خلل بين عنصري العرض والطلب، مع عدم إدراك الجهات الرسمية لأهمية قطاع التأمين، ومن بين هذه المشاكل والصعوبات، نذكر ما يلي:¹

- ضعف قطاع التأمين بسبب المواطنين الذين يعتبرونه من الكماليات، بحيث هذا القطاع هو من أحد روافد الاقتصاد الجزائري، وذلك على مستوى الأفراد والشركات.
- تناقص مستوى الوعي التأميني للأفراد بالنسبة لكثير من أنواع التأمينات، إضافة إلى عدم تأدية شركات التأمين دورها الذي يمثل تنمية هذا الوعي بما يرجع بالفائدة على الأفراد وبالتالي على الاقتصاد الوطني.
- غياب الرقابة الحكومية الكافية، للتأكد من التزام المواطنين بإبرام عقد التأمينات الإجبارية التي يفرضها القانون.
- تواجد العديد من شركات التأمين التي تعاني من عسر مالي، ما ينعكس سلبا على تقديم الخدمة التأمينية للزبائن، مع التأخر في التعويضات المحصلة.

¹ زهيدة بلقاسم، نوال لعيساوي، " تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، (2014/2015)، ص 38-39.

- نقص الخبرة الفنية في مجالات التأمين المختلفة، وخاصة المختصة في التأمين والاقتصاد الإسلامي.
- عدم تواجد تخصصات التأمين في بعض الجامعات الجزائرية.
- غياب الرقابة المشرفة على التأمين مع غياب قانون التأمين الملائم، إضافة إلى وجود نقائص كثيرة في قانون تعويض من تحقق لهم حوادث الطرق.
- انعدام الثقة بين المؤمن لهم وشركات التأمين، خاصة في مجال التأمين على السيارات، من حيث مسؤولية شركة التأمين والتي قد تتهاون في التعويض عن الخسائر الحاصلة والمؤمن ضدها.
- ضعف دخل الفرد، بحيث يعتبرون التأمين نفقة إضافية أو نوع من الضرائب، بالتالي ينتج عنه قلة توجه الأفراد نحو طلب الخدمات التأمينية.¹

المطلب الثاني: سبل تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري.

لتفعيل مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري نتبع التدابير والإجراءات التالية:²

1. **تحسين تسيير الشركات:** وذلك يكون عن طريق توفير وسائل التكنولوجيا ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة مع وضع مناخ ملائم للتشاور من أجل تبادل الخبرات بالشركة ومن ثم تفعيل الرقابة الداخلية وتعزيز القدرات المالية، والقيام بالمشاريع الاستثمارية طويلة المدى، وبالتالي تعزيز الثروات المالية للشركات.
2. **تحفيز نشاط التأمينات:** تكون عن طريق تبسيط شروط الاعتماد لدى وسطاء التأمين وتسهيل الجهاز الجبائي الخاص بمدخيل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص والرسمة.

¹ حدياوي أسماء، "الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 130.

² الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، مرجع سبق ذكره، ص 856-857.

3. تحسين المستوى العام للسوق: تكون عن طريق الشروع في تفعيل مدرسة وطنية للتأمينات من أجل تحسين الكفاءات داخل السوق من خلال استثمار في الموارد البشرية، تدريب العاملين، وإقامة تأمين مشترك لانضباط التنافس بين العاملين، كذلك تحسين الاحتجاز المحلي عن طريق احدى مجتمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، مع احترام بنود العقد والتعويض للضحايا، السعي نحو إقامة تأمين إسلامي ليتوافق مع مبادئ وهوية الفرد الجزائري، والاستقلالية في تحديد اسعار منتجات التأمين لرفع المردودية.
4. توفير بنية تحتية متطورة وفعالة في السوق المالي: وذلك عن طريق توفر نظام مالي موثوق وفعال وكذا المعايير المحاسبية التي تتميز بالشفافية وتتلاءم مع المعايير العالمية، وتوفير محاسبون واكتواريون ذوي الكفاءة العالية ويمثلون المعايير الفنية والأخلاقية.¹

¹ طباعة حدة، عيسى لحاق، "النظام القانوني للإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر"، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 01، جامعة الاغواط، الجزائر، 2021، ص 244-245، <https://www.asjp.cerist.dz>، شوهذ يوم 2022/05/30، على الساعة 19:10.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني تطرقنا إلى أهم الجوانب لشركات التأمين الجزائرية التي تسعى إلى حماية المتعاملين معها من المخاطر التي يتعرضون لها سواء في أجسادهم أو ممتلكاتهم، ويتحصلون على هذه الميزة من خلال تقديم أقساط لشركات التأمين وبالتالي تقديم تعويضات للمتضررين، وكذلك برزنا أهم التطورات لنشاط التأمين الذي يبرز دوره الفعال في تفعيل ورفع مستويات النمو الاقتصادي، وكذا الصعوبات التي يتعرض لها قطاع التأمين من أبرزها غياب الوعي والثقافة التأمينية لدى الأفراد ونقص الخبرة والكفاءة لدى عمال القطاع بالإضافة إلى غياب الرقابة الحكومية، وللحد من هذه الظواهر يجب الفطنة والتحلي بالمسؤولية لدى المؤمنين والمؤمنين لهم لتحسين وتطوير قطاع التأمين وبالتالي الرفع من مستوى النمو الاقتصادي إلى الوصول لبلد مزدهر ومتطور.

الختام

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا تم توضيح الدور الذي يلعبه قطاع التأمين ومدى تأثيره في النمو الاقتصادي، باعتباره واحدًا من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، بالإضافة إلى وظائفه العديدة التي من بينها حماية الأفراد وممتلكاتهم، والقيام بتجميع المدخرات لاستثمارها في العديد من المشاريع الاقتصادية التي تحقق الأرباح، وبالتالي تؤدي إلى المساهمة في النمو الاقتصادي.

ومع هذه الأهمية التي يتميز بها قطاع التأمين من ناحية دعم الاقتصاد الوطني، إلا أن مساهمته لم تصل إلى مرحلة التشبع بعد، حيث تشكل قيمة قطاع التأمين أقل من 01% من الناتج المحلي الخام، في حين يشهد تطورات جديدة من سنة إلى أخرى.

❖ اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى صحيحة كون أن النمو الاقتصادي يسبب في إحداث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مما يسبب في رفع المستوى المعيشي لدى الأفراد.
2. الفرضية الثانية صحيحة بالإضافة إلى المعايير الاجتماعية والعلمية.
3. الفرضية الثالثة صحيحة كون أن قطاع التأمين له دور في المساهمة في النمو الاقتصادي ولو بنسبة ضعيفة.
4. الفرضية الرابعة صحيحة، كون أن قطاع التأمين يتعرض للكثير من المشاكل والصعوبات رغم مكانته في السوق الجزائري.

❖ النتائج: يمكن استخلاص النتائج النظرية والتطبيقية كما يلي:

1. **النتائج النظرية:** من خلال الدراسة والتحليل النظري لموضوع البحث يمكن توضيح النتائج التالية:

- لقطاع التأمين أهمية كبيرة للتخفيف من عبء المخاطر وحماية الأفراد في أجسادهم وممتلكاتهم.
- يلعب قطاع التأمين دور مهم من ناحية القطاعات الاقتصادية من خلال تمويل الاستثمارات وكذا الدفع نحو عجلة النمو الاقتصادي.
- يساهم النمو الاقتصادي في خلق الكثير من فرص الاستثمار وبالتالي زيادة اليد العاملة والتقليل من الفقر والبطالة.
- النمو الاقتصادي يساهم في تحسين المستوى الصحي والتعليمي للمجتمع.
- للتأمين دور في نمو الاقتصاد الوطني الذي يعمل على رفع الدخل الوطني من خلال أقساط التأمين المدفوعة من طرف العملاء.

1. النتائج التطبيقية:

- شركات التأمين هي مؤسسات تجارية تهدف إلى الربح وذلك من خلال تجميع الأقساط من العملاء والقيام باستثمارها في مشاريع مختلفة.
- لشركات التأمين متعاملين يتدخلون في تسييرها من أجل استمرارها وتحقيق الأهداف المرجوة، وهم الوسطاء والمتمثلون في الوكيل العام والسمسار وكذلك الإكتواريين والخبراء الاستشاريين والمعاينة وتقدير الأضرار.
- شهدت شركات التأمين تطورات للإنتاج، حيث لاحظنا أن شركات التأمين على الأضرار ذات نسبة إنتاج أعلى مقارنة بشركات التأمين على الأشخاص، ومن أسباب ذلك ضعف الوعي التأميني والثقافة التأمينية فيما يتعلق بالتأمينات على الأشخاص.
- تطورات تعويضات شركات التأمين شهدت ارتفاع فيما يتعلق بشركات التأمين على الأضرار مقارنة بشركات التأمين على الأشخاص بسبب قلة تهافت الأفراد للتأمين على الأشخاص.

- إن قلة مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الجزائري نظرا لضعف المداخل المتعلقة بقطاع التأمين، حيث تبينت نسبة معد الاختراق اقل من 01% ففي السنة الأخيرة من الدراسة قدر ب 0,72%، أي لم تصل إلى مرحلة التشبع بعد.
- معدلات الكثافة التأمينية تتأثر بالقدرة الشرائية للفرد، إلا أنه لاحظنا زيادة ملحوظة في كثافة التأمين من 2015 إلى 2019، وذلك راجع إلى كثرة اقتناء السيارات خلال هذه الفترة.
- يتعرض قطاع التأمين إلى صعوبات ومشاكل التي قد تؤثر على استمرارها من بينها انخفاض الوعي التأميني للأفراد، وغياب الرقابة المشرفة على التأمين، وضعف دخل الفرد، بحيث يعتبرون التأمين نفقة إضافية تؤثر على دخلهم.
- كما أظهرنا في الدراسة سبل الخروج من هذه العوائق كتوفير وسائل التكنولوجيا والاتصال المتطورة، وتحفيز نشاط التأمين من خلال تسهيل الجهاز الجبائي، وتطوير الكفاءات بتدريب العاملين في قطاع التأمين.

❖ الاقتراحات:

- على الدولة وشركات التأمين إيجاد الحلول لمشكلة عدم إقبال بعض المواطنين على طلب التأمين، مع العمل على تعزيز الثقة فيما بينهم.
- الاهتمام والعمل على رفع المستوى التعليمي للعاملين في مجال التأمين بهدف تنمية صناعة التأمين من خلال الإحاطة الشاملة بعلوم التأمين والاقتصاد والإحصاء والرياضيات وكذلك الهندسة والتكنولوجيا لغرض متابعة الأخطار الصناعية الحديثة.
- السعي نحو تطوير صناعة التأمين وتحسين أداء شركات التأمين التقليدية وذلك من خلال وضع مجموعة من التطبيقات الذكية التي تؤدي بالصناعة نحو التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي من أجل حل معظم مشاكل التواصل بين العملاء وشركات التأمين وكذا المعاملات الادارية.

- العمل على تحسين جودة الخدمات التأمينية وتسهيل المعاملات بين شركات التأمين والعملاء، لزيادة إقبال الأفراد على التأمين.
- العمل على نشر الثقافة التأمينية بين مختلف طبقات المجتمع من خلال الاستعانة بوسائل الاعلام المتنوعة.

❖ آفاق الدراسة:

لقد قمنا في دراستنا على معالجة موضوع: "أثر نشاط التأمين على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-"، بحيث يمكننا اقتراح الموضوع آخر يمكن معالجته مستقبلا هو:

✓ دراسة "مدى مساهمة التأمين التكافلي في النمو الاقتصادي".

قائمة المراجع.

قائمة المراجع:

1. الكتب:

1. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، "دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
2. الأمير إبراهيم عثمان، أحمد عبد المالك محمد، "الأنظمة المحاسبية المتخصصة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004.
3. ثناء محمد طعيمه، "محاسبة شركات التأمين"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر الجديدة، 2002.
4. جلال خشيب، "النمو الاقتصادي"، شبكة الألوكة للنشر والتوزيع، <https://books4arab.me>، شوهذ يوم 20/03/2022، على الساعة 20:59.
5. شوقي ناجم، وسيلة بوفنش، "أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة الباحث، المجلد 21، العدد 01، 2021.
6. عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2011.
7. عبد الزهرة فيصل يونس، "الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار حجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية للكتب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1997.
9. عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

10. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن، 2003.
11. محمد جمال علي هلال، عبد الرزاق قاسم شحادة، "محاسبة المؤسسات المالية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
12. محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
13. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر احمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
14. مليكة محديد، "التوازن المالي لنظام التقاعد في الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية"، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2018.

II. المذكرات والرسائل الجامعية:

أ. اطروحات الدكتوراه:

1. بالي مصعب، "مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة ورقلة، الجزائر، (2018/2017).
2. سومييه شاهيناز طالب، "الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، (2017/2016).
3. عبد الجليل هجيره، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، (2017/2016).

ب. مذكرات الماجستير:

1. حدباوي أسماء، "الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.
2. عمر موساوي، "محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

ج. مذكرات الماستر:

1. بلجودي الجمعي، "أثر التسويق في تحسين الميزة التنافسية لشركات التأمين وإعادة التأمين"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
2. بن يونس زينب، عثمانى عزيزة، "قطاع التأمين في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، الجزائر، (2018/2017).
3. بوحرامة رضوان، عصماني نور الدين، "أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017.
4. بوطه سمية، "النظام القانوني لشركات التأمين في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة ام البواقي، الجزائر، (2020/2019).
5. زهيدة بلقاسم، نوال لعيساوي، "تحليل العوامل المفسرة لضعف قطاع التأمين في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، (2015/2014).
6. سامي بوحجيلة، ابراهيم فلوري، "المعالجة المحاسبية في شركات التأمين" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة جيجل، الجزائر، (2018/2017).
7. شعلال هاني، طالب كريم، "النظام القانوني للوكيل العام للتأمين"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية جيجل، الجزائر.

8. فلة موفق، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، الجزائر.

9. مريش خالد، "أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018/2019.

10. وهيبة مزور، "اهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، (2016/2015).

III. المجالات العلمية:

1. أدبوب سارة، لسبع مريم، "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019/2000)"، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021.

2. بدروني عبد الحق، بلقطة براهيم، بن مريم محمد، "تحديات تأسيس مسار مستدام للنمو الاقتصادي قائم على التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.

3. بعوني ليلي، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06 العدد 02، جامعة الجزائر 03.

4. بغداد أحمد، ضويحي حمزة، "دور الخبير الإكتواري في تعزيز الحوكمة في شركات التأمين"، مجلة العلوم التجارية، المجلد 20، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021/12/30.

5. تغليسيه رانيا، "قياس أثر نمو قطاع التأمين على الناتج الداخلي الخام في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021.

6. خالد لكاص، "العلاقة بين التأمين ومحددات التنمية الاقتصادية بالجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 02، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011.

7. دليلة هامل، " دور قطاع التأمين في توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، 2016.
8. ريمي رياض، غانية هيفاء، "نظرة تحليلية لتطور الانفاق الحكومي في الجزائر (1980_2016)، مجلة الباحث العلمي، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2018.
9. زهيرة بن خضرة، "دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 07، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، 2018.
10. طارق حمول، "تطور إجراءات التأمين بالشركة وتوجهاتها الحديثة"، مجلة إيكوفان (ECOFINE)، المجلد 02، العدد 01، جامعة بشار، الجزائر، 2020.
11. طعابة حدة، عيسى لحاق، "النظام القانوني للإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر"، مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد 01، جامعة الاغواط، الجزائر، 2021.
12. عيساوي توفيق، قرومي حميد، "دراسة العلاقة بين نشاط التأمين والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 01، جامعة البويرة، الجزائر، 2021.
13. فضيلة ملواح، علي مكيد، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 17، جامعة المدية، الجزائر، 2020.
14. معمر حيتالة، "سمسار التأمين في القانون الجزائري"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014.
15. مغني دليلة، "مفاهيم أساسية للتأمين"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 01، العدد 01، جامعة ادرار، الجزائر، 2013.
16. وافية تجاني، "واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري"، مجلة ودراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة، المجلد 08، العدد 02، جامعة باتنة، الجزائر، 2021.

17. الوليد قسوم ميساوي، مونير بن حاح، " المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2021.
18. الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، "مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 10 العدد 01، 2017، الجزائر، ص 831-832.

IV. التقارير:

1. تقرير سنوي مقدم من طرف مدير وكالة برج منايل (SAA).
2. التقارير السنوية لمديرية التأمينات _ وزارة المالية، (2020/2016).

V. المواقع الالكترونية:

1. البنك الدولي، [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)
2. قاعدة البيانات الإحصائية المركزية، [/https://www.bdcz.dz](https://www.bdcz.dz)
3. www.saa.dz
4. www.caar.dz
5. www.caat.dz
6. www.cash-assurances.dz
7. www.gig.dz
8. www.trust-dz.com
9. www.laciar.com
10. www.salama-assurances.dz
11. www.gam.dz
12. www.alliance-assurances.com.dz

- www.cnma.dz .13
- www.cna.dz .14
- www.uar.dz .15
- www.axa.dz .16
- www.caarama.dz .17
- www.cardifeldjazair.dz .18
- www.lalgeriennevie.dz .19
- www.macirvie.com/fr .20
- www.amana.dz .21
- www.ccr.com .22
- www.cagex.dz .23
- www.sgci.dz .24
- www.dspace.univ-msila.dz .25
- <https://www.asjp.cerist.dz> .26

